

جامعة قاصدي مرياح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الفلسفة

ميدان العلوم الإنسانية

شعبة: الفلسفة

تخصص: تاريخ الفلسفة

إعداد الطالبتين:

كريمة محجوبي

منيرة تقرتي

العنوان:

أسس ومقومات الدولة الحديثة

نوقشت علناً يوم: 2015/05/26.

أمام لجنة المناقشة:

- أ. عاشور بن قويدر..... رئيساً
- أ. رياض طاهير..... مشرفاً
- أ. عمر براهيم..... مناقشاً

السنة الجامعية: 2015/2014.

شكر و عرفان

الحمد لله و الشكر لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا
إلا بالله عليه توكلنا و إليه أنينا.

نتقدم بخالص الشكر و العرفان، وعظيم التقدير إلى المشرف
الأستاذ رياض طاهير الذي كان نعم الناصح و الموجه و خير مرشد،
ونشكره على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وتشجيعه المتواصل
طيلة مراحل البحث.

نتوجه بالشكر و التقدير لأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضيلهم
بقبول مناقشة هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة العاملين بقسم العلوم الإنسانية
خاصة أساتذة شعبة الفلسفة.

نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإعداد
هذا البحث، من الأهل والأقرباء و الأصدقاء ولو بالكلمة الطيبة.
فأف تحية و شكر.

مفتيرة

كريمة

الفهرس:

أ-ج	مقدمة.....
18-6	الفصل الأول: مفهوم الدولة
6	المبحث الأول: في ماهية الدولة.....
10	المبحث الثاني: أركان الدولة.....
15	المبحث الثالث: خصائص الدولة.....
40-20	الفصل الثاني: تطور مفهوم الدولة عبر العصور
20	المبحث الأول: الدولة في العصر اليوناني.....
26	المبحث الثاني: الدولة في العصر الوسيط.....
36	المبحث الثالث: الدولة في العصر الحديث.....
54-42	الفصل الثالث: الدولة في العصر الحديث كمفهوم مستقل
42	المبحث الأول: نبذ النظرية الأرسطية.....
47	المبحث الثاني: نبذ النظرية الشيوقراطية.....
52	المبحث الثالث: نقد وتقييم.....
56	الخاتمة.....
60	قائمة المصادر و المراجع.....

مقدمة

إن الميزة الأساسية للحياة الإنسانية هي أن البشر يعيشون بطبيعتهم في تجمعات تأخذ أشكالاً مختلفة ، الأسرة ، القبيلة ، القرية ، المدينة ، الدولة، وهذه التجمعات تقتضي تنظيمًا معينًا لها و يخضع فيها الجميع لقانون يحدد العلاقة بينهم، ينظم حياتهم، ويساهمون في تطوير نمطها استناداً لما تقدمه الماهية المميزة للإنسان وهي العقل، فالإنسان هو الكائن الوحيد القادر على تحديد حقوقه وواجباته في ظل الحياة السياسية، التي تعتبر ماهيته المميزة، وهذا النشاط العقلي المنظم الذي يمارسه الإنسان في هذه الحياة الجماعية هو ما يطلق عليه اسم الدولة التي تعبر عن نشاطه العقلي المستمر وفي فعالية مستمرة، لذلك وجب علينا تحديد طبيعة هذه النشاط المنظم وتحديد أهدافه، ووظائفه بالنسبة للإنسان كأفراد ومجتمعات.

وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: ما هي الأسس والمقومات التي تعتمد عليها الدولة الحديثة؟ وبصيغة أخرى كيف اختلف البناء السياسي للدولة الحديثة عن البناء الكلاسيكي؟ و لتحليل هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الذي تقتضيه الدراسة والمتمثل في التاريخي لتتبع المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة حتى الدولة الحديثة، و المنهج التحليلي في تحليل أهم الأفكار التي كانت سائدة من قبل.

ولتحليل الإشكالية فبالنظر إلى نوع الموضوع وكيفية تناوله وكذا المصادر و المراجع الموظفة قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول، بحيث تناولنا في الفصل الأول مفهوم الدولة، قسمناه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في الأول ماهية الدولة، لنعرج في المبحث الثاني أركان الدولة ، وختمنا الفصل بالوقوف على خصائصها، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه تطور مفهوم الدولة عبر العصور في ثلاث مباحث ، فالأول كان حول الدولة في العصر اليوناني ، وفي الثاني

كيف كانت في العصر الوسيط، ومنه تطرقنا إلى مفهومها في العصر الحديث وظهر ذلك في المبحث الثالث، وفي الفصل الثالث تم فيه التطرق إلى الدولة في العصر الحديث كمفهوم مستقل، حيث شهد نقداً لأهم النظريات السابقة لها، فضم المبحث الأول نقد النظرية الأرسطية في الدولة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى نقد النظرية الشيوقراطية، وكل ذلك تم وفق الخطة الموالية:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، الفصل الأول كان حول مفهوم الدولة، وتناولنا في ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تبني نماذج من تعريفات بعض الفلاسفة، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه أركان الدولة المعتمدة في قيامها، وفي المبحث الثالث درسنا الخصائص التي تمتاز بها وأهم مظاهرها، أما الفصل الثاني الذي عرجنا فيه إلى التطورات التاريخية للدولة عبر ثلاث عصور، فالمبحث الأول ضم الدولة العصر اليوناني وأبرز مؤسسيها وما هو الدافع إلى ذلك، ثم يليه العصر الوسيط وبيننا فيه كيف كان مفهومها آنذاك، وبما تتميز به عن العصر السابق، وكيف أصبحت تحت سيطرة الكنيسة في المبحث الثاني، وأخيراً تطرقنا في المبحث الثالث إلى الدولة في العصر الحديث وكيف تجاوزت سيطرة الكنيسة عليها، وما الدفع لذلك؟ مع أخذ نماذج من فلاسفة ذلك العصر، أما عن الفصل الثالث فقد ضم الدولة في العصر الحديث كمفهوم مستقل، حيث تم فيه إبراز أهم النظريات (الديمقراطية) المؤسسة لهذا المصطلح، وكيف نقدت النظريات السابقة لها وكان ذلك في ثلاث مباحث، ضم المبحث الأول نقد لنظرية الأرسطية من طرف توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، ثم نبذ النظرية الشيوقراطية من طرف نظرية العقد الاجتماعي، وكان ذلك في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث تم فيه نقد وتقييم عناصر خطة البحث، لنختم البحث ببعض الاستنتاجات حول الموضوع بالإضافة إلى قائمة المصادر و المراجع المعتمد في البحث.

أما عن أسباب اختيار فترجع إلى الرغبة في:

محاولة حل إشكالية البحث التي تدور حول أسس ومقومات الدولة الحديثة، بالإضافة إلى غياب الدراسات المتخصصة داخل المكتبة الجامعية لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية حول هذا الموضوع، كذلك محاولة تزويد هذه المكتبة ببحث يتناول الجوانب المختلفة لهذه الدراسة و معرفة أهم ومقومات الدولة الحديثة بحيث يكون مرجعاً فكرياً يستفيد منه الطلبة والمهتمين بدراسة هذا الموضوع، ومن تم لفت انتباه المتخصصين للاهتمام أكثر و التعمق في دراسة هذا الموضوع.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح المفهوم العام للدولة، بالإضافة إلى مفهوم الدولة في العصر الحديث، وتوضيح أهمية النظريات المؤسسة للدولة، كذلك إبراز أهم الاختلافات الموجودة في مفهوم الدولة عبر العصور المتسلسلة قديماً وحديثاً، بالإضافة إلى إبراز أركان وخصائص الدولة بصفة عامة.

أما عن صعوبات البحث تتجلى في قلة المصادر و المراجع داخل مكتبة المؤسسة بالإضافة إلى صعوبة الموضوع وشساعته، و انعدام الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

الفصل الأول: مفهوم الدولة.

المبحث الأول: في ماهية الدولة.

المبحث الثاني: أركان الدولة.

المبحث الثالث: خصائص الدولة.

المبحث الأول: في ماهية الدولة.

من المعروف أن الحديث عن أي موضوع ودراسته دراسة عامة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الأساسية المكونة له، حتى تتم دراسته بصورة دقيقة، وهو ما سنحاول التعرف عليه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى مفهوم الدولة، حيث نجد أن العلماء والفلاسفة لم يتفقوا على معنى أو تعريف موحد لها، إلا أنهم اتفقوا على مجموعة من النقاط، وسنحاول في هذا السياق التطرق إليها ، وذلك من الناحية اللغوية والاصطلاحية وهي:

. تعريف الدولة لغة:

إن تعريف الدولة من الناحية اللغوية تختلف عند كل من الفلاسفة الغربيين و العرب، فنجد على سبيل المثال أن معناه عند الغرب، تجد جذورها اللغوية هناك في تعبير status اللاتيني القديم و التي تحمل معنى "الثبات و الاستقرار"¹، و نفهم من هذين المصطلحين، بأن الغربيين يقرون بعدم تغير الدولة، فهي لا تتبدل مهما تغير الزمن، و إنما دائمة و قائمة للأبد، وعلى عكس هذا المعنى تماماً، نجد أن الدولة عند العرب تعني شيء آخر فنجدها مثلاً تشير إلى معنى " التغيير و التحول من حال إلى حال، و أكثر من ذلك فهي تأخذ معنى انقلاب الزمان و الدهر من حال إلى حال"²، و من خلال هذا المعنى الذي تحمله الدولة في اللغة العربية، نفهم بأنها تتميز بعدم الاستقرار على عكس المفهوم اللغوي عند الغرب، فهي إذن تتغير من فترة إلى أخرى و هذا الأمر لا يكون بإرادة الأفراد أو المجتمع المكونين لتلك الدولة، وإنما بما تمليه الطبيعة، فهو أمر محتوم لا بد منه، ودليل ذلك في القرآن الكريم، فقال تعالى: " إن يمسسكم قرح

¹. رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشأتها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد37، ص 78.

². حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، (د. ط؛ دمشق: كلية الحقوق، د. س. ن)، ص 04.

فقد مس القوم قرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس"¹، و نفهم من الآية أن الدولة لا تعرف معنى الثبات، فإله يداول الأيام بين الناس و يستخلفهم في الأرض، ويظهر هذا في قوله تعالى: "و إذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة"²، "وهذه الآية تبين أن البشر جميعاً مستخلفون في الأرض"³، أي أنه لا شيء يدوم، و يجب أن يطرأ عليه تغيير ما، و هذا ما يمكن تطبيقه على الدولة، فهي إذن لا تعرف الثبات و الاستقرار.

و خلاصة القول نجد أن المفاهيم اللغوية لمعنى الدولة، يتضح فيها تباين في مدلولها الغربي، و مفهومها العربي، ففي اللغة الغربية تعبر كلمة الدولة على الاستقرار و الثبات، أما في اللغة العربية فهي تدل على الصيرورة و التبدل و التغيير، و لو تساءلنا على سبب هذا الاختلاف بينهما ، لتبين لنا أنه يعود إلى اختلاف الفكر الغربي عن الفكر العربي.

. تعريف الدولة اصطلاحاً:

إن من أهم أسباب اختلاف مفاهيم الدولة عند الفلاسفة و العلماء، يعود إلى الامتداد التاريخي لها فالدولة في العصر اليوناني ليست كذلك في العصر الحديث، بالإضافة إلى أن مجال دراستها متعدد، فالجانب الفلسفي النظري يختلف عن الجانب العلمي الواقعي الموضوعي، إذن فكل هذه الاختلافات تؤثر في الآراء حول مفهوم الدولة.

فبالنظر إلى المعاجم و الموسوعات، نجد أنها تتفق على معنى واحد للدولة، فلاند يعرفها بذلك "المجتمع المنظم الذي له حكومة مستقلة، و يظهر في شخص معنوي اعتباري مميز

¹. سورة آل عمران الآية: 140.

². سورة البقرة الآية: 30.

³. فضل الله محمد إسماعيل، إرادة الأمة في الفكر السياسي الإسلامي، (ط1؛ الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2007)، ص 25.

عن المجتمعات الأخرى التي يقيم معها علاقات"¹، هذا يعني أن الدولة رغم اجتماع الأفراد فيها بطريقة تلقائية، إلا أنهم يجتمعون من أجل هدف واحد هو حفظ الأمن، وإنشاء دولة مميزة و قوية نستطيع الدفاع عن نفسها من كل تدخل يُخل بها، أو يسئ إلى أفرادها.

بالإضافة إلى ذلك، تُعرف الدولة على أنها" التجسيد القانوني لأمة ذات سيادة، يبرر فكرة الشخصية المعنوية أو القانونية التي تتمتع بها الدولة، ويشير إلى مادتها الحقيقية أي الشعب وإلى خاصيتها الأساسية بمعنى السيادة، فتتكون الدولة حقوقياً، باجتماع العناصر الثلاثة: الشعب و الإقليم و السياسة ذات السيادة، ووجود هذه العناصر أساسية لقيام الدولة"²، فهذا التعريف يبرز، بأن يكون لكل دولة إقليم خاص بها أو حدودها الجغرافية التي تضمها، بالإضافة إلى العنصر الأساسي لأي دولة وهو الشعب فلا يمكن تصور دولة بدون أفراد أو مجتمع فهو إذن العنصر الثاني الأساسي لتشكل الدولة، أما العنصر الأخير فهو السلطة السياسية التي تجعل من الأفراد، أشخاصاً متساوين في حقوقهم وواجباتهم فهي إذن الجهاز الأعلى في الدولة ولولا السلطة السياسية لبقيت الدولة في حالة غوغاء، وتعيش في فوضى و صراعات بين الأفراد من أجل المصالح الخاصة و العامة.

أما بالعودة إلى الفلاسفة، فنجد على سبيل المثال هيجل (1770-1831م)*، الذي يربط مفهوم الدولة بالحرية في عدة تعريفات؛ فيقول "إن الدولة: هي الفكرة المقدسة التي تعيش فوق الأرض، وقال إن الفرد يستمد كل ما له من قيمة من اندماجه في أوجه النشاط التي

¹ أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، (ط2؛ بيروت: منشورات عويدات، 2001)، ج1، ص369.

² عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (ط2؛ بيروت: دار النضال، 1989)، ص175.

*. ولد جورج فلهلم فريدريك هيجل في شتوتغارت، وهو ابن موظف في الدائرة المالية، درس في المدينة التي ولد فيها، فتتلمذ على يد شيلينغ، وحاز على درجة الماجستير في الفلسفة، من أهم مؤلفاته نجد: "فينومينولوجيا الروح" و"علم المنطق" و"فلسفة الحق".

تقوم بها الدولة"¹، فالأفراد يتمتعون بالحرية من خلال الخضوع إلى قوانينها، مما يؤدي إلى كسب الأشياء، فبدونها تصبح حياتهم شقاء وبؤس، إذن فيها ينعم الأفراد داخل الدولة بجميع الحقوق وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، كما أن الدولة في نظر المواطن تتحدد من خلال الأعمال التي تقوم بها، والمواطنون لا ينشغلون بالهدف الفلسفي للدولة، ولكنهم يهتمون بالنتائج التي تتمخض عن العمليات الحقيقية التي تتركز في الخبرات التي يمرون بها في حياتهم اليومية.

كما ظهر في مقالة هيجل بعنوان "الدستور الألماني تطرق فيه إلى أن الدولة جوهر وعرض، وأن أعراض الدولة هي أمور مثل تنوع المكانات القانونية و حقوق الملكية و الامتيازات السياسية و الضرائب و كيفية إدارة العدالة، و جوهر الدولة هو وجود سلطة عامة عليا أو سلطة مجتمعية عليا"²، لذلك يجب على الأفراد فعل ما هو ضروري للحفاظ على السلطة، أما بقية الأمور فهي تترك الأفراد أحرار بإرادتهم، وهنا هيجل يفصل وجود إرادة ذاتية للقطاعات المجتمعية المختلفة خارج السلطة العامة، فهو يرفض إخضاع القطاعات المجتمعية لمبدأ الدولة. وصفوة القول فإن الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصورة دائمة على إقليم محدد ويعيشون وفق نظام خاص، وتحكمهم سلطة معينة وهذه الأخيرة تقوم بتنظيم الأفراد و تعمل على تحقيق حاجياتهم الضرورية و حمايتهم داخلياً و خارجياً.

المبحث الثاني: أركان الدولة

¹ هارولد.ج . لاسكي، الدولة نظرياً و علمياً، (ط2؛ د. م. ن. الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012)، ص ص 12.11.

² - عزمي بشار، المجتمع المدني دراسات نقدية، (ط6؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، 2012)، ص 171.

من المعروف أن الدولة تعتمد على أركان تقوم عليها، لما لها من أهمية عظيمة في الكيانات الاجتماعية، وبدونها تكون مجرد تجمعات بشرية لا ترقى إلى مستوى الدولة وهي ثلاثة (الشعب، الإقليم، السيادة).

والآن سنتطرق إلى هذه الأركان كل واحد على حدى، فأولها الشعب وهو "عبارة عن مجموعة من الأفراد مستقرين في شكل دائم في دولة بينهم صلات روحية، متعايشة معا"¹ اختلفت الآراء حول عددهم "فالفيلسوف روسو يحصرها في عشرة آلاف أما أرسطو يحددها بعدد إرادات الأفراد، أن تكون كافية للحكم الذاتي وممارسة الحكم عليهم في الوقت ذاته.

وعادة ما يتكون الشعب من أفراد مختلفون منهم (المواطنون الأصليون، المواطنون الأجانب)²:

1. المواطنون الأصليون: هم السكان الأصليون لتلك الدولة.

2- المواطنون الأجانب: هم الغرباء، أي مواطنوا الدول الأخرى، ويقطنون في أغلب الدول كالدول القومية الحديثة منها (ألمانيا، أمريكا اللاتينية)، حيث كان تكوين سكانها نتيجة لحروب وهجرة، إلا أنهم ليس لديهم حق التمتع بالامتيازات مثل المواطنين الأصليين خاصة في المجال السياسي، حيث لا يمكن لأي مواطن أجنبي حق الترشح لرئاسة الدولة التي يقيم بها.

ومما سبق يتبين لنا حرمان الأجانب من الحقوق التي يتمتع بها الأصليين في العصر الحديث خوفاً وحفاظاً على أمن الدولة من أي تدخل أجنبي بأي شكل من الأشكال. ويطلق عادة على سكان البلاد مصطلح الشعب لعيش أفرادهم في حياة مشتركة التي "تقوم في أصلها على

¹ مولود زايد الطيب، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، (ط1؛ ليبيا: دار الكتاب الوطنية، 2007)، ص34.

² بطرس غالي بطرس، مدخل إلى علم السياسة، (ط1؛ مصر: دار الطباعة الحديثة، 1959)، ص174.

وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار"¹، وهذه الأخيرة قد تتوفر جميعاً في شعب ما، وقد لا تتوفر لأن اجتماعها جميعاً ليس شرطاً ضرورياً لبناء شعب.

ومنه سيتمركز لدى أي دولة شعباً مختلف الأصل والمكونات الثقافية، بالإضافة إلى مكوناتها الأصلية، مما سيؤدي إلى تحقيق أهداف سلبية وأخرى إيجابية:

فمن الأهداف السلبية: نجد أن تدخل اللغات الأجنبية على اللغة الأصلية قد يؤدي إلى اضمحلالها، وسيطرة اللغات الأجنبية.

أما الإيجابية: فكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من تعلم لغة قوم أمن شرهم" خاصة لغات الدول ذات التقدم العلمي و التكنولوجيا في العصر الحالي.

أما الأمة فهي غير الشعب، " أفرادها تربطهم روابط طبيعية معنوية مثل وحدة الأصل واللغة والدين والتاريخ والتراث الاجتماعي"²، كما أنها أكثر تعقيداً وتركيباً و ليس لها نظام قانوني ولا أرض مهيئة لها، فالاتحاد السوفياتي دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل، الهند تشهد تعددً في اللغات (الهندية، الإنجليزية وغيرها)، بالإضافة إلى تعدد الديانات (الهندوسية، الإسلام المسيحية).

ومن ثم فمصطلح الأمة والشعب متمايزان الأمة أساس قيامها العلاقات الاجتماعية بعيدا عما تقرره المسائل السياسية، ولا يشترط قيام الدولة رغم تضمنها شرط الجماعة الإقليم والاستقرار لما عند الشعب، أما هذا الأخير فهو خاضع لظواهر وقوانين السياسة، ونبه بعض المفكرون

¹ - سليمان عبد الحفيظ المجيد، النظام السياسي، (ط1؛ مصر: مركز جامعة القاهرة، 1998)، ص07.

² - عصام سليمان، المرجع السابق، ص119.

التعرض بدقة لمفاهيم المصطلحات التالية (الأمة، السكان، الدولة)، لدقة قانونهم العلمي، لمن يعتقد بأن لهم نفس المفهوم، فمثلا مصطلح السكان أوسع من الشعب.

وأما الركن الثاني يتمثل في الإقليم: " الذي يطلق على حيز أو رقعة من الأرض لها حدود اختارها الأجداد وورثها من بعدهم الأبناء والأحفاد في أجيالهم المتتابة"¹، ويعتبر رمز وحماية لفكرة الوطن، كانت لحجمه رأيين منهم من يقول إن صغر حجمه يؤدي إلى ازدهار ديمقراطيته وتوفر علاقات وطيدة بين أفرادها، ويحقق الوحدة والاندماج، والرأي الآخر وهو مختلف عن الأول يتمثل في أن الحجم مهما كبر أو صغر يفقد قيمته أمام تقدم وسائل الاتصال الحديثة. ويشير رجال القانون الدولي العام، أن من المعالم الرئيسية لنظام الدول الحاضرة هو انفراد كل دولة بمجال جغرافي من الأرض، ولها حق السيادة عليها، والشعب المقيم فيها يجب عليه أن يخضع لتلك السيادة، فشاعته تختلف من دولة إلى أخرى، وقد يكون هذا عامل من عوامل زيادة قوتها ومكانتها الدولية ، أما عن طبيعة أرضها فقد تكون متصلة (الاتصال البري الطبيعي)، وقد تكون منفصلة تتكون من (أجزاء قطع متباعدة جغرافيا) مثل اندونيسيا، و دول طبيعة أرضها جزر متجاورة تحيط بعض هذه القطع الأرضية.

أما عن المجالات المائية لإقليم دولة، التي تشغل مساحة من هذا الإقليم، بالإضافة إلى المجال الأرضي الذي يستغله الشعب في مساحات مائية متمثلة في مسطحات المائية داخلية (الأنهار والبحيرات)، وخارجية أي الجزء المائي الذي يلامس حدود الأرض (البحار والمحيطات والخلجان)، وتتنمي هذه الأخيرة للسواحل الإقليمية وتقاس بالميل البحري حسب ما أمته القانون الدولي لكل دولة.

¹ - مولود زايد الطبيب، المرجع السابق، ص118.

كما أن فوق إقليم هذه الدولة مجالاً جويًا أو هوائياً (طبقات الجو التي تعلوه)، تمارس فيه الدولة القائمة على هذا الإقليم سلطتها كتنظيم المرور عليه.

مما سبق ذكره نستخلص، أن الإقليم يتضمن مجالات ثلاثة (الأرضي، المائي، الجوي) تسودهم سلطة الدولة لتكتمل السيادة عليهم، ونرى فيما تضمنته الاتفاقيات الدولية بوضع الحدود بأشكالها المختلفة (بحار، جبال، أبنية،... الخ) للدولة ضرورة لنظام العالم، كما أن هذا الإقليم مقترن بوجود سلطة تنظم شعبه سواء من جهة الأجهزة القانونية أو القوانين الدولية نفسها، شرط الاعتراف والاتفاق عليها شعباً وحكومة مع الإعلان، لأنها من أسباب الأمن الداخلي و الخارجي للدولة، وحجم هذا الإقليم إذا لم يتوازن مع عدد سكانه سيؤدي إلى عدم التوازن في البناء الاجتماعي.

أما عن السيادة التي هي الركن الثالث، جاءت نتيجة الظروف التي كانت سائدة مطلع القرن 17م، والتي تجسدت فيها الصراعات، وخاصة الصراع بين الملكية ومختلف الكنائس حيث أدت إلى ظهور السيادة السياسية

فبالنظر لأهمية هذا الركن صيغت له عدة خصائص نذكر منها.

1. "إنها سلطة عامة: فيها يكمن مجمل النشاط الإنساني"¹، أي شاملة (اجتماعي الإقتصادي، الثقافي السياسي...)، وتضمن هذه السلطة جميع مجالات الحياة لأفرادها.
2. إنها سلطة أصلية: غير مشتقة ولا مفوضة من أي سلطة أخرى كالسلطات الفرعية الداخلية وكل أفراد وجماعات الدولة خاضعة لها إجباراً لا خيلاً.

¹ - مولود زايد الطبيب، المرجع السابق، ص120.

3. إنها سلطة متفردة أو مصطنعة: يجب أن تكون هي السلطة العليا تتسم بامتياز قانوني على إصدار الأوامر وقيادة الدولة، أن تكون السلطة الوحيدة مكانتها لا تضاهيه أي سلطة أخرى قانونا.

4. " إنها سلطة ذات سيادة " ¹ : تتمثل في استقرارها الذاتي على الصعيدين الداخلي والخارجي ويطلق عليها كذلك السلطة السياسية.

مما سبق نستخلص أن الأركان الثلاثة للدولة (الشعب، الإقليم، السيادة) ثابتة لتأسيس كل دول العالم، لأن أفرادها أو تجمعاتها البشرية مهما قل أو كثر لا يؤثر في تأسيسها، وكذلك طبيعة أرضها متصلة أو منفصلة، أما بالنسبة للسيادة فبدونها تصبح كل دولة تابعة لغيرها وهناك من العلماء من يرى بأن الدولة تتكون من أربع أركان بالإضافة إلى الأركان السابقة الذكر أضافوا الهيئة الحاكمة.

¹.حسن مصطفى البحري، المرجع السابق، ص09.

المبحث الثالث: خصائص الدولة

باعتبار أن الدولة تمثل الماهية الحقيقية التي يتشكل في ظلها الوجود الإنساني، وهي المؤسسة والهيئة التي ينتمي إليها كل أبناء الشعب ، وتربطهم بها علاقات روحية قائمة على القوانين التي يلتزم بها الجميع ويسري مفعولها عليه، كما لها خصائص في الإطار السياسي أبرزها اثنتان هما: " الشخصية القانونية والسيادة"¹

تعتبر الشخصية القانونية خاصة للدولة، فيها يتفق معظم الفقهاء على الاعتراف بها وهي تمتع الدولة بالكيان القانوني، أو هي القدرة على اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات ويتطلب ذلك التعامل مع الدولة باعتبارها شخص معنوي، أي أن الدولة تتعامل على أنها فرد لأنها مجرد حكام ومحكومين، الذين يمثلون سيادة الدولة بسيطرتهم.

وتقوم هذه الخاصية بتفسير استمراريتها وديمومتها على مر الزمان، " ويقر معظم الفقهاء على الاعتراف بهذه الشخصية القانونية للدولة، وهناك نسبة قليلة من هؤلاء الفقهاء يخالفون هذا الرأي بأنها مستقلة عن الأشخاص المعنويين"².

وأي دراسة لمجتمع قومي ستكشف أنها لا تدرس الأفراد فحسب، بل حتى الهيئات التي تتدرج جميعا للنهوض بجميع أهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والدينية، التي هي السيادة حيث تعتبر هذه الأخيرة التي تعتبر الخاصية للدولة، كما أنها وسيلة للحفاظ على العلاقة بين الفرد والدولة (الثقة).

¹ مولود زايد الطبيب، المرجع السابق، ص 132

² سليمان عبد الحفيظ المجيد، المرجع السابق، ص 21.

كان لهذه السيادة مكان عند الفقهاء لأهميتها، منهم فقهاء القانون التقليديون، " الدين يقرون أن السيادة تمتاز بالمطلقية، أي حرية السيران بالقانون دون تدخل من طرف جماعة الأفراد الداخلية أو الخارجية تجنباً لأي شكل من أشكال الضغط في إطار احترام الدول للقواعد القانونية والمبادئ الأخلاقية، والحقوق الإنسانية داخليا وخارجيا"¹.

ومن ثم كان لهذه السيادة الكمال والأصالة لامتلاكها القوة العسكرية، بالإضافة إلى سموها السائد على الجميع، يرى البعض من الفلاسفة أن السيادة مقيدة بالشروط التي تلزمها القوانين الدولية كاحترام الحقوق والحريات العامة للإنسان، وسيادة القانون داخل الدولة. إلى جانب كل ما سبق تم توقيع اتفاقيات ومعاهدات عالمية حفاظاً على شخصية الفرد واستقراره بمعاينة كل من يقوم بخرق بنود هذه القوانين.

إن هذه السيادة تتجسد في مظاهر عدة قسمت إلى قسمين هما:

القسم الأول: السيادة القانونية أو السيادة السياسية تتضمن نظرية السيادة على ضوء القانون الرسمي.

القسم الثاني: " السيادة الداخلية (التي لا تعلوها أية سلطة داخلية)، أو السيادة الخارجية (تتساوى فيها جميع الدول مع الشروط السابقة الذكر)"².

ومن خلال ما سبق ذكره بأن السيادة هي قوة أية دولة، حيث كمالها يضمن استمرارها مع تجنبها مستقبل الدول التابعة والواقعة تحت الانتداب.

¹. بطرس غالي بطرس، المرجع السابق، ص 85.

². لطفي حاتم لبيب، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، (ط1؛ د.م.ن: د.دن، 2010)، ص 108.

ويتضح مما سبق أن هناك علاقة بين السيادة والديمقراطيات يقوم الحكم فيها على التطابق بينهما، ويكون فيها القانون تعبيراً عن إرادة الشعب للتعليل عن الصراعات الداخلية.

انطلاقاً مما سبق: فمن المسؤول عن سيران هذه السيادة، هل المواطن المشكل للدولة أم الدولة الجامعة لإرادة الأفراد؟

انقسم رأي فقهاء القانون بين من يؤمن بنظرية سيادة الأمة التي جاءت مع جان جاك روسو بفرنسا في كتابه العقد الاجتماعي، مبرراً أن " السيادة هي ممارسة الإرادة العامة، وهي ملك للأمة"¹، ويعود هذا لتنازل الشعب في المرحلة السياسية أو المدنية عن إرادته الفردية لها، باعتبارها وحدة مستقلة عن الأفراد، "وقد أكد دستور السنة الثالثة للجمهورية الصادر في 1795 على ذلك في المادة 17" إن السيادة وحدة غير قابلة للانقسام و التجزئة لأنها ملك الدولة"² وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الشعب هو الذي يكون الدولة ومصدر لكل سلطة، وتمثل الأمة الشعب في الماضي والحاضر والمستقبل ولها بعد تاريخي، كونها تشكل مجموعة من البشر مع التمتع بخصائص قومية، كما تساهم هذه النظرية في مجال التحليل القانوني والقانون الدستوري وكذا النظم السياسية في:

1. قيام نظام حكم تمثيلي في أفضل حالاته وفي ظل هذا قام النظام الدكتاتوري.

2. " تقييد سيادة الأمة بالاعتراع"³.

¹ جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زيتير، (ط2؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص 146.

² مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص 39.

³ - جان جاك روسو، المرجع السابق، ص 146.

3. عزل الناخبين عن نواب الأنظمة، لأن الانتخاب يكتسب حق تمثيل الأمة وليس الشعب،

وهذا ما يؤدي إلى عدم قدرة الشعب على توجيه النائب.

فهذه النظرية ليست ديمقراطية، لأن الشعب لم يكن طرفاً في بناء السيادة الدولية، التي تمثل رأيهم، وأي ظهور لآراء مخالفة لذلك سيؤدي إلى زعزعة النظام القائم بظهور معارضات وتمرد على السلطات الحكومية، و ينتج عن ذلك طوائف ونزاعات ومن ثم انقسام البلاد.

أما عن سيادة الشعب رغم اتفاقها مع مبدأ سيادة الأمة في آن واحد للمجموعة، لكن هذا لا يوحي بأن هذه المجموعة وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين له، إنما تتكون من عدد الأفراد ومنه فإن لكل فرد جزء من السيادة. أما مصطلح الشعب له مدلولان هما:

- مدلول اجتماعي: يقصد به مجموعة الأفراد المقيمين في أرض الدولة، والمتمتعين بجنسيتها يطلق عليهم مواطنو الدولة.

- مدلول سياسي: هو " مجموعة من الأفراد المتمتعين بالحقوق السياسية، ويحق لهم مباشرتها، حيث يطلق عليهم في الديمقراطيات الشعبية، بجمهور الناخبين "1.

وفي الأخير نصل إلى أن كل دولة لها خصائص تتسم بها، في حين نجد أن بعض الدول تتمتع بخصائص منفردة بها، عن الدول الأخرى وذلك لاختلاف العادات والتقاليد واللغات والثقافات والديانات، كما تسهم هذه الخصائص في اعتماد الشعب لها، وبها تكتمل قوتها داخلياً وخارجياً، خاصة حين تحقيق النظام ورضا أفراد هذه الدولة به.

1- سليمان عبد الحفيظ المجيد، المرجع السابق، ص23.

الفصل الثاني: تطور مفهوم الدولة عبر العصور.

المبحث الأول: الدولة في العصر اليوناني.

المبحث الثاني: الدولة في العصر الوسيط.

المبحث الثالث: الدولة في العصر الحديث.

المبحث الأول: الدولة في اليونان

اهتم اليونان القدامى بجانب من جوانب التفكير الإنساني في حياته الفكرية والعملية، كغيره من الحضارات السابقة عنه، والسياسة التي تبرز جانباً من الفلسفة، نتيجة اعتقادهم أن الإنسان له تاريخ سياسي يستحق التنظير له، كون الإنسان صانع لتاريخه بقدرات عقلية متفاوتة وهذا ما نتج عنه اختلاف في الأفكار في مختلف العصور. وانتهجوا لدراسة هذا المجال طرح أفكار فلسفية في السياسة منها في طبيعة الإنسان الاجتماعية التي لها أشكال مختلفة (الأسرة، القرية، المدينة، الدولة)، كما استلزم قيام نظام له قوانين لتحديد العلاقة بين أفراد هؤلاء المجتمعات فمن هذه العلاقات قيام كل فرد بواجبه اتجاه غيره مع التمتع بما له من حقوق، وهكذا تدرج التفكير اليوناني إلى أن توصل إلى إقامة فلسفة سياسية. فكيف عرف اليونان الدولة؟

يعتبر المفكرون اليونانيون أن الفكر الإنساني في ديناميكية دائمة للبحث عن ماهيته نتيجة شعوره بالضعف، ولذلك سعى للبحث عن الكمال، أي لما يجب أن تكون عليه حياته، غير أن هؤلاء المفكرين تلقوا صعوبة في إدراك واقع الإنسان التاريخي لأن، " الأفكار الناتجة منه تولدت تلقائياً في عقول الأفراد. واهتموا بعد ذلك بتكوين المجتمع أي اجتماع الإنسان مع غيره من البشر بسبب الإرادة، حيث أن الفرد يشارك في مجريات حياة الجماعة، والنظام الذي يسود بينهم يحقق انسجام ومصالح متبادلة لتوفير متطلباتهم، مع وجود مسيرين لهذا النظام والأفراد وبذلك نشأت فكرة الدولة"¹، فالنظام الاجتماعي الأثيني ولد لذا الشعب البحث عن نظام أحسن يقوم مكانه يشعر المواطن الأثيني في ظلّه بأمن و العيش في رضا.

¹ - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، (ط1؛ القاهرة: دار الفجر لنشر والتوزيع، 2001) ص28.

فمن خلال ما سبق ذكره تأسست " جمعيات عامة منعقدة تجتمع بانتظام عشر مرات في السنة على الأقل، بالإضافة إلى عقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من المجلس الأعلى بمشاركة الجنس الذكري الحر فقط ، حيث اتخذت من الملاعب الرياضية و الأسواق و كذلك الطرقات العامة مراكز لتجمعاتها مع مواطني الدولة الأثينية"¹، وما يعيب من هذه الجمعيات هو التمييز بين أفراد المجتمع في حق المشاركة، ويتم في اجتماعاتها إصدار قوانين سارية التنفيذ ووجوب الالتزام بها و الخضوع لها من طرف المواطنين وكذلك اختيار المسؤولين الكفئ لذلك وقراراتها تشبه بحد كبير ما هو موجود في نظام التشريعات الحديثة التي تصدر من السلطات العامة، و تستمد وجودها السياسي من الشعب.

كما تهتم هذه " الجمعيات في ندواتها بمناقشة شؤون المواطنين الأثينيين في القضايا السياسية الخاصة بدولتهم بحضور المواطنين البالغ منهم سن العشرين فقط سمي هذا بالديمقراطية الشعبية"².

و كما سبق الذكر بأن حق المشاركة في الجمعية خاص وليس عام، بل يرجع هذا إلى ما كان سائدا في المجتمع اليوناني من نظام الطبقات التالي:

1. طبقة الأشراف: تتمثل في الطبقة الراقية ولهم حق السيادة.
2. طبقة أصحاب المهن: تتكون من الأفراد الذين يشغلون مناصب في الدولة.

3. طبقة الفقراء: وفيها الزراع والفلاحين.

4. طبقة الرق: تشمل العبيد.

¹. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: حسن جلال لعروسي، (ط1؛ دار المعارف، 1969)، ج2، ص43.

². إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص27.

نستخلص من هذا التقسيم أن معيار هذا التصنيف الطبقي هو الحالة الاجتماعية من الناحية المادية، ومن ثم كان الحكم حليف الأشراف، وهذا ما أدى إلى ظهور نزاعات وحروب خاصة في دولتي إسبرطا وأثينا، شمل حرب الشعب ضد النبلاء والأشراف، من أجل تطوير واستقرار الحياة السياسية.

ومنه باشر مفكرو وفلاسفة اليونان في البحث والتنظير لهذه الحياة ، مقارنة بالوضع الذي كانت عليه، للقضاء على النزاعات والحروب، نتيجة اللامساواة التي عرفها أفرادها. ومن هؤلاء المفكرين نجد أفلاطون و أرسطو.

عرف أفلاطون(Platon)(399.742) * الدولة " بأنها منظمة تعليمية، أي مؤسسة تقودها المعرفة لتكون دولة مثالية"¹، وهذا الشرط الوحيد والإجباري لقيام دولة قوية يسود مجتمعها العدل، فالدولة الأفلاطونية تشهد تعظيما (الدولة هي الشرط العظيم الأوحد)، حيث يرى في اجتماع وتكامل وتوافق طبقات مجتمعها، كأجزاء النفس، حيث كل طبقة تمثل جزءاً من أجزاء هذه النفس، و بقيام كل جزء بوظيفته تتحقق العدالة الاجتماعية، أي العدالة الاجتماعية عند أفلاطون إذا قام كل فرد من هذا المجتمع بوظيفته اتجاه غيره، ومن ثم سيظهر الانسجام والوحدة الاجتماعية، ومنه كان تقسيم أفلاطون للمجتمع كالتالي:

- طبقة العمال: تحوي هذه الطبقة الأفراد المنتجين حيث يقومون بتلبية حاجة الأفراد المستهلكة.

¹ أرنست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، تر: لويس إسكندر، (ط1؛ القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1936) ص05.

* فيلسوف وسياسي يوناني في العصور الوسطى القديمة، تلميذ لسقراط، له مؤلفات منها كتاب الجمهورية. يشبه دراسته،دراسة كانط.

- طبقة الجنود والحراس: تسعى هذه الطبقة إلى حماية الدولة والدفاع عنها من العدوان الخارجي، وقد تتدخل إذا وقع تمرد داخلي.

- طبقة الحكام: " تدير شؤون الدولة والحكم وخدمة الشعب، كونها طبقة الأشراف الفلاسفة "1.

ويؤكد أفلاطون بأن كمال الدولة لا يكون إلا بالتعليم مع صلاحيته أي نجاحه، وإيمانه بأن الناس غير متساوين في مواهب الطبيعة، وإرادته المتمثلة في تأسيس نظام أرسطراطي، جاء بالتسلسل التربوي التالي حيث قسم فيه هذا التعليم إلى قسمين هما:

القسم الأول: " يضم الجيل الذي قاموا بتدريبه حتى سن العشرين، فهي وظيفة لطبقة الحاكمة أي العليا.

القسم الثاني: ويمثل البالغين سن العشرين أي مع بداية الخدمة الوطنية، ويمتد حتى سن الخامس والثلاثون، حيث يتم فيه التربية الكاملة، ويختار الفلاسفة والملوك من المساعدين البالغين سن العشرين من اكتمل تكوينهم لبلوغ الحكم وهذا شرط الدولة المثالية عند أفلاطون "2.

مما سبق نستخلص أن شروط أفلاطون للدولة المثلى تتمثل في أن يكون حاكم الدولة ذو معرفة، حيث يسمى بالملك الفيلسوف لينظم الأمور على أحسن وجه، أما بالنسبة لنظام التخصص كان من أجل اقتناع المحكومين بالطبقة الحاكمة للقضاء على النزاعات من أجل السلطة، كما أن أفلاطون ليس أول من حاول البحث في الدولة لكن رأيه اختلف عن آراء

¹. فضل الله إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، (ط1؛ مصر: بستان المعرفة لنشر والتوزيع، 2001) ص12.

². مصطفى فاضل كريم لخفاجي، فلسفة القانون عند أرسطو، (مج3، العدد2، مجلة مركز بابل لدراسات الحضارية والتاريخية)، ص302.

السابقين له، رغم اتفاقه معهم في استلزام الدولة لأي تجمعات سكانية، فرأي أفلاطون كان له الأثر البالغ في الفلسفة السياسية وفي تاريخ الفكر السياسي ككل، وهذا ما تسلح به سياسيين في العصر الحديث في مناقشة الآراء السياسية، ويتضح ذلك من تقسيم العمل بين أفراد المجتمع الأثيني في المهن، من أجل التعاون الاجتماعي وتحقيق التوافق التام بين الأفراد.

وبعد التعرض إلى أفلاطون سنحاول التعرف إلى أرسطو، وتحليل أفكاره عن الدولة وضوابطها.

فأرسطو هو كذلك أحد الفلاسفة اليونان الباحثين في الدولة، وهو أحد تلامذة أفلاطون فكان يهتم بملاحظة وقائع التاريخ الطبيعي، " لاهتمامه بالشؤون السياسية وفي هذا تحدثت بعض المصادر أنه كان رسول هرمياس* Hermias Atarnee إلى ملك مقدونيا في محاولته تعبئة اليونان في حملته ضد الفرس"¹. أما عن الدولة فجاءت نتيجة تطور تاريخي، باجتماع طبيعي للبشر، حيث تضمن للإنسان كماله وكيانه، وتحقق له الفضيلة والعدل والسعادة وصلاحها مرتبط بصلاح نظامها، " كما يرى بأن للدولة مراحل زمنية تمر بها وهي: الأسرة القرية، المدينة، الدولة، فحاجة الإنسان الضرورية تجعله يسعى إلى تحقيق حاجات جديدة. واتجه أرسطو لتحليل العناصر التي تتكون منها الدولة وتطوراتها وتوصل بذلك إلى صورتين هما:

¹ إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص28.

*هرمياس العطار ني فيلسوف كتب باليونانية من القرن الرابع قبل الميلاد، تتلمذ على يد أفلاطون وصادق أرسطو، تولى مهمة حكم مدينة العطارنة، قتلته ملك الفرس عام 345 قبل الميلاد.

(العلاقة بين الزوج والزوجة، والعلاقة بين العبد والسيد)، وهما صورتان تعكسان الضروريات الطبيعية لإنجاب و البقاء"¹ .

إننا نجد أن الدولة عند أرسطو تأسست نتيجة لميولات فطرية طبيعية بين أفرادها، ليس بالقوانين الوضعية، ولا بالاتفاق بين البشر كما هو سائداً في العصر الحديث.

أما عن " مشاركة الأفراد السياسية في الدولة طبيعية كالوجود المدني، فالإنسان حيوان مدني بطبعه يصدر سلوكيات من زوايا ثلاثة :

1. من حيث كونه فرداً.

2. من حيث كونه عضو في أسرة.

3. من حيث كونه مواطن في دولة"².

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الدولة نشأت عند أرسطو (322.384)* تطورت ابتداءً من الفرد الواحد وراדתه الفطرية في الاجتماع مع غيره من بني جنسه، ومن ثم سيولد لدى الإنسان النظام الطبيعي في التفكير، الذي سيجسد المبادئ الأخلاقية و القانونية التي هي عماد الدولة.

¹ - لشتراوس جوزيف كروسي، تاريخ الفلسفة السياسية من ثوكيديدس حتى سينيوزا، تر: محمود سيد أحمد، (ط1؛ القاهرة: المجلس الأعلى لثقافة، 2005)، ج1، ص 207.

² - فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي، (ط1؛ د.م.ن: بستان المعرفة لنشر والتوزيع، 2001)، ص ص 8 . 9.

*. من أعظم مفكري اليونان القديمة، و له إسهامات ضخمة في التاريخ الفكر الفلسفي و السياسي، و هو بذلك من مؤسسي علم المنطق.

إن اليونانيين كانت لهم الدولة بمثابة وحدة وانسجام لمجتمعها، وبدخول الفلسفة في المجال السياسي، برز منها فلاسفة ومفكرين سياسيين، حيث كانت لهم آراء في قيام الدولة، رغم عدم اتفاقهم في تحديد مفهومها، إلا أنهم كانت لهم إرهادات ونظريات في الحضارات القديمة وساهموا في بناء تاريخ الفكر الإنساني السياسي والفكر الفلسفي.

المبحث الثاني: الدولة في العصور الوسطى

إن من أهم المفاهيم السياسية التي عرفت تغييراً بعد ظهور المسيحية، هي تلك المتعلقة بالدولة، حيث كانت المسيحية تؤكد على ضرورة خضوع الدولة للقانون الذي يسمو فوقها ونقصد به القانون الإلهي، ولم يقتصر هذا الأخير على الدولة فقط، بل على مستوى الكون كله، فتصبح بذلك الدولة تابعة للكنيسة "لأنه لا يمكن التفرقة بين دولة وكنيسة، فلم تكن هناك جماعة تتألف منهم الدولة ولا جماعة تتكون منهم الكنيسة، فجميع الناس ينظمون إليهما، وهذا ما أكده أوغسطين في كتابه مدينة الله"¹؛ حيث أكد أن هناك مجتمع مسيحي واحد، فشاء القدر أن يضع الله لهذا المجتمع رئيسان هما الإمبراطور والبابا، ومصدران للسلطة، حكم زمني يقوم به الملوك وحكم روحي يقوم به القساوسة، بالإضافة إلى طائفتان من الموظفين البعض تابع للدولة الأخر للكنيسة، كما نجد أن دعوة المسيحية إلى المساواة بين الأفراد من أهم الركائز التي اعتمدت عليها، رغم تعذرهما في العالم الزمني، وتحققها في العالم الإلهي حيث "أن النزاع بين السلطتين الزمنية و الروحية، وهو السائد في الفكر السياسي، ومن تم يخضع المجتمع الإنساني لسلطتين الروحية و يديرها رجال الدين، والزمنية التي يرأسها رجال الدنيا، وتكون إرادة كل منهما طبقاً للقانون السماوي و القانون الطبيعي، وبذلك تنفي تعاليم الدين المسيحي الجمع بين القداسة والحكم"²؛ و هذا دليل على أن الفكر السياسي في المسيحية كان يميزه النزاع في السلطة أو التضارب بين السلطتان (الروحية و الزمنية) وكانت في نفس الوقت تلعبان دوراً هاماً في

¹. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: حسن جلال لعروسي، (ط2؛ د. م. ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. س. ن)، ص 133.

². جورج سباين، المرجع نفسه، ص132.

المجتمع المسيحي ، وبذلك نجد أن المجتمع يخضع لسلطتين معاً بالرغم من اعتقاد الناس أن السلطة الروحية و الزمنية تمارسان سلطة استبدادية.

و في هذا الصدد سوف نتطرق إلى أهم فلاسفة هذا العصر، الذين كان لهم الأثر البالغ على الفكر السياسي المسيحي، من خلال سرد أهم آرائهم حول الدولة و مدى تأثير الفكر المسيحي على هذا المفهوم بشكل خاص، و على الفكر السياسي بشكل عام، ونجد من أبرز المفكرين على سبيل المثال القديس أوغسطين، وتوما الاكوييني، وسوف نعرض فيما يلي لأهم آرائهم حول الدولة.

1. القديس أوغسطين saint augustin (403.354 م)*:

إن من أهم المؤلفات التي وردت فيها مجمل أفكار القديس أوغسطين هما كتابين: "مدينة الله" و "الاعترافات" ، و يظهر دفاعه عن المسيحية بشكل قوي فيهما، باعتبارهما المثل الأعلى للدولة و التي يسميها مدينة الله على الأرض، وبذلك يكون الدوام لله وحده و للملكوت السماوية¹، وفي حديثه عنها، يقول أوغسطين في كتابه مدينة الله " أن الدولة تنشأ عن الغرائز الموجودة في الطبيعة الإنسانية، ولا تنشأ عن عقد أو خطايا الناس، ولهذا فالدولة ضرورية وليست شيئاً عرضياً"²؛ ونفهم من هذا أنه يرفض وجود عقد بين الناس من أجل تكوين الدولة مثلما أقر فلاسفة العقد الاجتماعي ، وأكدوا على ذلك، فأوغسطين رفض كذلك نشأت الدولة عن طريق خطايا الناس، فهو بذلك يذهب إلى أن نشأت الدولة تعود إلى الغرائز الموجودة في طبيعة

¹ رأفت الشيخ، تفسير مسار التاريخ، (ط1؛ القاهرة: عين للدراسات و البحوث الإنسانية، 2000)، ص38.

² عبد الرحمان بدوي، فلسفة العصور الوسطى، (ط3؛ الكويت: وكالة المطبوعات، 1979)، ص38.

* ولد بالجزائر في ولاية سوق أهراس حالياً الواقعة في الجهة الشرقية من البلاد، وبعدها سافر إلى روما درس فيها، وفي مدن أخرى كميلانو، وكانت له إصلاحات واسعة عن المسيحية، ومن بين مؤلفاته مثلاً: "الرد على الأكاديميين" و"الاعترافات" و"مدينة الله".

الإنسان التي تدفعه إلى حب الاجتماع، ويعتقد أوغسطين أن المثل الأعلى للدولة هو المثل المسيحي، فالدولة عنده تستمد سلطتها من الله مباشرة، فهي جامعة للطابع الديني والطابع العلماني؛ حيث أن هذا الأخير يدعو إلى إبعاد الدين عن الحياة.

وبهذا تتصل الدولة بالحياة الدينية، وستعمل من أجل تحقيق السعادة على الأرض والآخرة بالنسبة للمواطنين، وبذلك تحدد العلاقة بين الدولة والكنيسة، فالأخير تشرف على ما قبلها من أجل توجيه أغراضها، ونلاحظ من خلال هذا أن أوغسطين قد جمع بينهما، من أجل نشر السلام في الأرض و الله تعالى لما طبع في قلوب بعض الأفراد محبة الذات، وفي قلوب البعض الآخر محبة الله، أصبحنا أمام مدينتين ترجع إليهما سائر المجتمعات البشرية، وهما مدينة السماء (الله) و مدينة الأرض (الشيطان)، أو ما يطلق عليهما بالمدينة الدنيوية، و المدينة السماوية، وسوف نتطرق إلى خصائص كل منها على حدى:

1. مدينة الأرض (الشيطان):

من المعروف أن الفكر و العاطفة أهم سمتين يشتركون فيهما البشر، وأن " الدولة أو المدينة هي جماعة من الناس تؤلف بينهم محبة مشتركة لموضوع ما"¹؛ وهذا يعني أن أفراد المجتمع في الدولة، يجتمعون لغاية معينة وهادفة، ولا يكون التجمع بدون مبتغى، ومن خصائص المدينة الدنيوية أنها تقوم على " الاستعباد والظلم واسترقاق الشعوب المنظمة إليها"²؛ وهذا يشير إلى أن مدينة الأرض تعيش في حالة من التسلط، فالأفراد خاضعون للحكام وحريرتهم تنعدم فالتسلط لديهم يعتبر شيئاً غريزي، وبهذا تكون مدينة الأرض حلبة للحروب بين الأفراد بسبب

¹- إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص 170.

²- رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 38.

النزاعات والصراعات و التمزقات، ويظهر بذلك الظلم والطغيان في المجتمع، ومن هذه الصفات التي تتميز بها مدينة الأرض: يشبه أوغسطين أفرادها بالمياه المرة فيقول في مؤلفه الاعترافات "من ذا الذي جمع المياه المرة إلى موضع واحد؟ للجميع غاية واحدة : سعادة زمنية ، أرضية وفي سبيلها يعمل الجميع أعمالا مختلفة. من سواك يا رب أمر المياه بأن تجتمع في موضع واحد واليابسة بأن تبدو ظمأى إليك؟ البحر يحرك وأنت خلقتة بيديك كَوْنت هذه اليابسة لأن ليس البحر مجموعة الإيرادات بل مجموعة المياه"¹؛ ويقصد أوغسطين من هذا أن الأفراد داخل المدينة الدنيوية لهم غاية واحدة، وهي السعادة، ومن أجل نيلها يلجؤون إلى شتى السبل سواء كانت أخلاقية أو عكس ذلك، أي حتى ولو كانت بالقوة أو العنف، وبذلك يشبههم بالمياه المرة.

2- مدينة السماء (الله):

من الطقوس الكنسية، نجد عند المسيحيين أن مدينة الله في اعتقادهم هي الكنيسة وبذلك يرى أوغسطين أن العالم هو أثر الله وليس صورة له، ولو نتأمل في الكون لنجد أن الصفات الإلهية تتجلى فيه، فالجمال والخير والحق وغيرها من الصفات كلها منبثقة من صفات الخالق وبذلك يقول أوغسطين في كتابه: "الاعترافات" مخاطبا بذلك الله " أيها الرفيع، الكريم، القدير الجبار، الرحيم، العادل، الخفي، الحاضر، الجميل، القوي، الفائق الإدراك يا من لا يتغير ويغير كل شيء ، يا من يتجدد ولا يشيخ، يا من هو أبدا جديد ويعطي كلا جدته أيها الحامل المالي، الحافظ، الخالق، المغذي، المكمل، الباحث من دون عوز"²؛ ولو نتأمل في هذا النص

¹ . القديس أوغسطينوس، الاعترافات، نقله: الخوري يوحنا الحلو، (ط4؛ بيروت: دار المشرق، 1991)، ص306.

² . المصدر نفسه، ص09.

لوجدنا أن أوغسطين يريد أن يظهر العظمة الإلهية من خلال سرده لهذه الصفات، والتي تدل هي الأخرى على الوجود الإلهي في مدينته، وهو بذلك يؤكد على وجود مدينة الله في الكون فعلاً.

و من أهم الخصائص التي تمتاز بها مدينة السماء على مدينة الأرض أن الأولى تقوم على "العدالة والفضيلة، والسير بمقتضى وصايا الدين وأحكامه"¹،

فهذه الصفات الإلهية تدل على أن مدينة السماء تمتاز بالخير وغياب الشر، فالفضيلة والعدالة تجعل من البشر خيرين بالطبع، ويرى أوغسطين أن الخير و الشر يلازمان الحياة وبذلك الأول يمثل الله والثاني يمثل الشيطان ودخول هذا الأخير إلى الأرض كان بسبب معصية ادم لربه ويظهر ذلك في قوله تعالى: "ويا أدم أسكن أنت وزجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقريا هذه الشجرة فتكون من الظالمين(19) فوسوس لهما الشيطان ليبيدي لهما ما وري من سوءتهما وقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين"²؛ أي أن الله سبحانه وتعالى أكرم أدم و حواء الجنة، ونهاهم عن الأكل من الشجرة (الحنطة)، لكن الشيطان أمرهم بمعصية ربهم فأكلا منها، فأنزلهما إلى الأرض ليستمتعوا مع ذريتهم إلى حين انقضاء أجلهم، إذن فسبب وجود الشيطان في المدينة الدنيوية هو خطيئة ادم ومعصيته لربه.

¹. رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص38.

². سورة الأعراف الآية: 20.19.

2- القديس توما الاكويني *

بالعودة إلى فلاسفة العصور الوسطى نجد الفيلسوف الذي كان له أثر كبير في الفلسفة السياسية القديس توما الاكويني، " والتي كانت أرائه رافضة للفكرة السائدة في المسيحية عن الدولة، والتي يؤكد بأن ظهور المجتمعات السياسية إلى الوجود جاء حصيلة سقوط الإنسان، وأنها مظهر اصطناعي عن خطاياها، وقد واجه الاكويني هذا المبدأ بالنظرية الأرسطوطاليسية، التي ترى بأن الإنسان حيوان سياسي واجتماعي يحكم الطبيعة"¹؛ وهذا يعني أن توما الاكويني لم يكن يوافق آراء المسيحيين عن الدولة خلال العصور الوسطى، وهو بذلك يعود إلى العصر اليوناني متأثراً في ذلك بأرسطو، ومن ثم يصبح ناقداً للفكرة المسيحية عن الدولة.

وخلاصة الأمر نجد أن الدولة في العصور الوسطى كانت في بداية الأمر في صراع مع الكنيسة، أي هناك نوع من النزاع بين السياسة و الدين باعتبار أن الكنسية في تلك الفترة كانت المسيطرة على عقول الأفراد أو ما يسمى بالمجتمع المسيحي، فكان كل شيء في تلك الفترة يعود إلى تعاليم الكنيسة، وتعيش تحت معتقداتها وطقوسها باعتبارها أهم مقدساتها، وبمرور الوقت تغير الفهم فأصبح هناك عدم التفرقة بين الدولة و الكنيسة، باعتبار أن الأفراد كلهم ينظمون إليهما.

*. ولد الاكويني في 1225 من عائلة إيطالية، وضع عدة شروح على جميع كتب أرسطو، وقد قد توفي قبل أن يبلغ الخمسين عام من عمره، مخلفاً مجموعة من الكتابات حول المواضيع اللاهوتية و الفلسفية، و أسلوبه في التأليف هو الأسلوب المدرسي الكلاسيكي.

¹. مورييس فرادوار، موسوعة مشاهير العالم، (ط1؛ بيروت: دار الصداقة العربية، 2002)، ص28.

فكانت العصور الوسطى تحمل معاني الرذيلة مثل الظلم و الجهل، ومن هذه المعاني أيضاً أن العقل الإنساني كان مستعبداً لسلطة خارجة عنه، فلا يملك حرية التفكير إلا في داخل النطاق الذي حدده الإيمان، و أن الفلسفة يجب أن تكون في خدمة اللاهوت، كذلك نجد أن العقل قد شغل نفسه بأمور مجردة خالية لا تفيد الإنسان في حياته الواقعية، إذن ففلسفة العصور الوسطى الأوربية، كانوا يشغلون أنفسهم بالمعاني الخاوية و الموضوعات المجردة الزائفة، و إنسان العصر الوسيط كان ساذج الإيمان، مشغول بأمور الآخرة وحدها، هدفه في الحياة طلب الخلاص من الحياة طمعاً في نعيم الآخرة، مفطور بحكم بدائية، فهو مفطور على اعتقاد الخوارق و المعجزات و رؤية كل شيء منسوباً إلى القوى المستترة و لا يراه، و لكنها تعمل عملها في كل شيء، و بالتالي فإن الفكر السياسي في هذه الفترة تأثر بهذا الواقع الذي كان يمتاز به العصر، فنجد من أهم النظريات السياسية التي ظهرت لتفسير أساس السلطة و التي استند عليها الفكر الأوربي في القرنين 16 و 17، النظرية الثيوقراطية، إذن فما هو مضمون هذه النظرية و إلى أي مدى كان تأثر الفكر الأوربي الوسيط بها؟

. النظرية الثيوقراطية: لقد أدت هذه الفكرة دوراً كبيراً في العصر الوسيط؛ حيث أن تصبغ السلطة السياسية و من يمثلها صبغة دينية، بمعنى أن أساس السلطة هو إلهي، إذن فمصدر السلطة هو الله، وهو يعين من يريد لممارستها، بما أن الحاكم يستمد سلطته من مصدر علوي، فانه بذلك تسمو طبيعته البشرية وراذته على الأفراد الآخرين ، إذن فهو منفذ للمشيئة الإلهية ، ومادام الحاكم الإلهي عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة عن الله ، وله الحق الكامل في التشريع، وله في رقاب الناس حق الطاعة "1؛ ومعنى هذا أنه لا يمكن لأحد أن يشارك مع

¹. فضل الله محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص103.

الحاكم في السلطة، لأنه هو الوحيد الذي يتلقى الأوامر من عند الله و يأمر بها الناس، إذن فعلى الناس الخضوع لأوامره وطاعته في كل ما يصدر منه دون إبداء أي رأي، وهذه الفكرة لقيت ترحيب واسع من طرف ملوك وأمراء العصر الوسيط، ذلك من أجل البرهنة على سلطتهم اللامحدودة (المطلقة)، لكن هذه النظرية لم تبقى على حالها بل تطورت بمرور الزمن، و أخذت ثلاث صور متتالية وهي "نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم"، و"نظرية الحق الإلهي المباشرة" و"نظرية الحق الإلهي غير مباشر"، ومن هنا سوف نفسر مضمون كل نظرية بوجهها الخاص .

1 . نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم: وهذه النظرية تستند على أن " الحاكم يعد في الأصل

من طبيعة إلهية، فهو لم يكن مختاراً من الله ، بل هو الله نفسه "1، ونجد جذور هذه النظرية يعود إلى الحضارات الشرقية القديمة كالمصرية والهندية والصين، فعلى سبيل المثال نجد الفراعنة في الحضارة المصرية تعتبر آلهة فيقدسونها، "فمصر غنية بالآلهة، حيث أن الفرعون يتولى بناء المعابد في طول البلاد وعرضها ويجهزها بكل غال ونفيس، ويشيد الأعيان هيكلًا صغيراً يضع فيه الإله "2؛ و يتبين من هذه الفقرة شدة اعتقاد الناس بأن الحاكم هو الله في حد ذاته ، وبذلك فان سلطة الملوك "الآلهة" مطلقة وبذلك لا يجوز للبشر مناقشتها، لأنهم الأسمى على المخلوقات، ونفس الشئ بالنسبة للرومان، والبابليين الذين كانت لهم نفس النظرة للحاكم .

2 . نظرية الحق الإلهي المباشر: هذه النظرية عبارة عن امتداد للنظرية الأولى السابقة

عنها (نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم)، فتتأسس على أن " الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة

1. حسن مصطفى البحري، المرجع السابق، ص12.

2. دومينيك جالبيل، الناس والحياة في مصر القديمة، تر: ماهر جويجاتي، (ط2؛ القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع،2001)، ص132.

دون تدخل إرادة أخرى في اختياره"¹؛ بمعنى أن الحاكم عبارة على إنسان كبقية البشر، ولكن الله يصطفيه ويترك له السلطة ، أما البشر فعليهم طاعته لأن كل سلطة هي مستمدة من الله ، وبما أن الحكام يتمتعون بسلطة من الله، فيجب إذن الخضوع لهم والامتثال عن مناقشتهم ، وترك أمرهم إلى الله في الآخرة، أما في الدنيا فما عليهم إلا تنفيذ الأوامر والطاعة، والامتثال وأن صاحب السلطة ومانحها للحاكم هو الوحيد الذي يحق له محاسبتهم عن كيفية ممارستهم للسلطة.

3. نظرية الحق الإلهي الغير مباشرة: يتلخص مضمون هذه النظرية في أن "الحكام يستمدون سلطتهم من الله، لكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي، فالله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، بل يوجه الأحداث التاريخية والمجتمع، والمسيحيون يختارون بأنفسهم حكامهم"² ؛ وهذا يعني أن الله يمنح الحاكم السلطة فقط ، أما ممارستها يعود إلى موافقة المسيحيين عليها إما بالقبول أو الرفض، واختيار الحكام يكون عن طريق الشعب وليس من الله، وهذا يدل على عدم مطلقية الحاكم، عكس ما في نظرية الحق الإلهي المباشرة، كذلك يجب محاسبتهم في الدنيا ولا يمكن تأجيله إلى الدار الآخرة، وبالتالي يجب مراقبتهم عن مدى إتباعهم للتعاليم المسيحية باعتبارهم مندوبون منها .

و لو نتمعن في نظرية الحق الإلهي الغير مباشرة، لتبين لنا أنها كانت معاكسة تماماً لما

كانت عليه نظرية الحق الإلهي المباشرة.

¹. حسن مصطفى البحري، المرجع السابق، ص13.

². حسن مصطفى البحري، المرجع السابق، ص16.

المبحث الثالث: الدولة في العصر الحديث.

بالنظر إلى العصر الحديث و ما سبقه من العصور، نجد أنه يمتاز بتحطيم الأفكار السائدة في العصور الوسطى، ونادى بحرية الفكر حيث يستطلع أسرار الطبيعة، و يستجلي أوجه الحياة لعله يجد نفسه و يحقق وجوده، فتعدد نشاط الإنسان، وتتنوع ألوان تفكيره و أخذ يتعقب المعرفة و ينشدها لا من أجل الكنيسة ورجالها، ولكن ليظفر بالمعرفة ذاتها.

"فكان اهتمام الأفراد في هذا العصور واسعاً في الجانب السياسي أو الفلسفة السياسية فكانت الدولة الحديثة لا تنشأ و تتقوى إلا بإقامة بيروقراطية مصيرية تجسد العقلانية الاجتماعية فالمجتمع لا يتأسس فكرة إلا من خلال الحرية، الدولة، العقلانية في آن واحد"¹.

ومن أجل التعرف أكثر عن الدولة الحديثة، يجب العودة إلى أهم فلاسفة هذا العصر فمن بين هؤلاء الفلاسفة الذين خاضوا في هذا المجال، نجد على سبيل المثال المفكر مكيافيللي وفلاسفة العقد الاجتماعي، من بينهم هوبز و روسو، وسوف نتناول في الدراسة رأي كل واحد منهم في معالجته للفلسفة السياسية، و بالخصوص الدولة في هذه الفترة.

1. الدولة عند مكيافيللي(1527.1469):*

كانت كتابات مكيافيللي السياسية تدور حول الوسائل و السبل التي تحقق قوة الدولة في الخارج، وسيادتها في الداخل، بالإضافة إلى أهم عناصر قوتها و ضعفها، و بذلك يقول : " أن

¹ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، (ط8؛ بيروت: الدار البيضاء، 2006)، ص167.

* كان وزيراً للدولة وديبلوماسياً في حكومة البندقية و قد وضع عدة كتب من بينها: "الخطب والمقالات" و"تاريخ البندقية" و"الأمير".

أساس قوة الدولة الوطنية وضعفها مرتبط بجيشها¹؛ حيث أن الدولة عندما تؤسس جيشها من أبنائها، تكون أكثر قوة لأن الجيش سوف يشعر بالوطنية نحو بلاده، وبذلك من الواجب عليهم حمايتها من كل الأضرار و الدفاع عنها بكل ما له من قوة ، لأن واجب الوطنية يعلو على جميع الواجبات.

وقد ربط مكيافيللي السياسة بالأخلاق، وهذه الأخيرة قسمها إلى نوعين هي: الأخلاق السياسية و الأخلاق الشخصية، فالأولى مرتبطة بالأمير و التي يجب أن يأخذ بها باعتباره ممثلاً للدولة، و التي تؤثر عليها و تحقق وحدتها، أما الثانية مرتبطة بحياة الحاكم و بسيرته الذاتية وسلوكه، " فالمكيافيللية هي أيضا تعفي رجل السياسة أو الدولة من القبول الأخلاقية العادية وعند الضرورة من حقه أن يرتكب أعمال العنف و الشدة و الخداع و الغش من أجل بلاده، والتي لو أقدم عليها لمصلحته الشخصية لعد بسببها مجرماً و لا خلاق له"²؛ انطلاقاً من هذه الفقرة نستنتج أن مكيافيللي يدعو إلى ضرورة العنف في تسيير شؤون الدولة، فلا بد إذن من عدم التحلي بالأخلاق، لأن الأمير يحتاج ذلك في بعض الحالات، و هذه الأعمال تكون ضمن الأخلاق السياسية، وليست الشخصية.

وعلى الرغم من أن مكيافيللي " يشدد على ضرورة العنف، و يعتقد بوجوب ارتكاز الدولة عليه إلا أنه لا يوده، ولا يرغب فيه، و إن عزوفه عن الاعتماد الكلي على العنف هو الذي يجعله يدعو إلى اعتماد الحيلة و الخداع و تفضيلهما على العنف و القوة، فهو يفضل الدبلوماسية مهما كانت أساليبها مآكرة على الحرب، ذلك لأن الحرب تجلب الموت و الألم

¹. إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص181.

². رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص98.

والاجتياح فضلا عن إمكان الهزيمة أيضا¹؛ وهنا نفهم أن مكيافيللي أخلاقه الشخصية تدعو إلى عدم العمل بهذه الصفات الغير خلقية، من تم البحث عن أساليب أكثر دبلوماسية، تحقق السلامة للفرد و الدولة مثل الحيلة و الخداع في العمل السياسي .

2. الدولة عند فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز. روسو):

1. الدولة عند هوبز Thomas Hobbes (1679.1588 م):*

يعتبر هوبز من أهم فلاسفة العقد الاجتماعي، فهو بذلك " ينظر إلى العالم بنظرة مادية (نزعة مادية)، فالكون عنده يتألف من أجسام سياسية كالناس و أخرى طبيعية كالأشياء، فتنقسم فلسفته إلى جزئين هما: الفلسفة الطبيعية التي تبحث في حقيقة الأشياء وتكونها، و الفلسفة المدنية التي تبحث في المجتمع و نشأته، فنشأت الأجسام الطبيعية و السياسية كانت نتيجة تراكم الجزيئات التي يتكون منها المجتمع و الطبيعية، وبذلك ظهرت الدولة، ويشبه ذلك بتراكم الذرات المادية و تلاحمها من أجل تكوين الأجسام، كذلك المجتمع لم يتقدم إلا على أساس الحركة و المقاومة بين الأفراد"²؛ وهنا هوبز طبق نزعته المادية في العالم على فلسفته السياسية، خاصة على الدولة، ذلك من حيث تكوينها، و تطورها، فالناس في حالتهم الفطرية يعيشون في حالة قتال و نزاع كما أن الخوف و الشك من أهم ما ميز هذا المجتمع، فلجأ الناس إلى التعاهد و التعاقد لا من خلال التنازل عن جزء من حقوقهم و حريتهم المطلقة، فتصبح مقيدة بالمصالح العامة،

¹ مورييس فرادوارد، المرجع السابق، ص38.

² زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، (ط1؛ القاهرة: لجنة التأليف و الترجمة، 1936)، ص90.

* فيلسوف انجليزي، ولد في وستبورت، وتوفي في هارديوك، كان ابناً لقس، وتردد على المدارس في مسقط رأسه وأكمل دراسته في ماغدالن هال بأكسفورد، درس اليونانية ورافقه بيكون وبن جونسون، من مؤلفاته "القانون الطبيعي والسياسي" و "العناصر الفلسفية للمواطن" و "التنين".

فهذا التعاقد هو أساس الاجتماع و القاعدة التي تقوم عليهما الدولة، و لا يكون إلا إذا خضع الجميع إلى شخصية الدولة، و أن تكون إرادته هي القانون النافذ، ونرى بأن نظام هوبز السياسي هو نتيجة مباشرة لنظريته المادية إذ يصور لنفسه الدولة آلة عظيمة، ولا يكون فيها للأفراد حرية الرأي، ولا إملاء للضمير، وتسحق فيها كل عقيدة دينية تتعارض مع كل ما تراه الدولة حقاً و خيراً، وهذا التصور لها يقابل رأيه في الكون بأنه يسير سيراً ألياً، و كل ما يقع فيه مسير بقوة مادية، "حيث أن السفسطائيون أمثال تراسيماخوس، و كريتياس هم الأوائل المنادين بنظرية الحق للأقوى"¹؛ أي أن نظرية القوة رغم انتشارها في العصر الحديث إلا أن ميلادها كان قبل ذلك عند السفسطائيون.

فنجد أن "لاويثان* عند هوبز رمز للدولة الحديثة التي يقيّمها الناس، لتكون قوية فالدولة أو الكومنولث، أو المدينة الدولة "caritas" هي المؤسسة الضخمة التي يتعاقد فيها الأفراد على إقامتها، لتصبح الوحش المخيف الذي يضمن للأفراد الأمن و السلام في الداخل و الخارج"² فالأفراد داخل المجتمع يأملون في إقامة دولة قوية، من أجل الحفاظ على تجمعهم ، وبذلك تأسيس نظام خاص بهم يسير شؤون المجتمع و يقوي مدينتهم و يكون قادر على حمايتهم من كل عدو، سواء كان داخلياً أو خارجياً، و هذا النظام لا يكون حسب هوبز إلا عن طريق التعاقد بين أفراد المجتمع.

¹. فضل الله إسماعيل، المرجع السابق، ص23.

*. "اللوياثان" بالعربية هي "الليفانثان" بالانجليزية: عنوان الكتاب الذي وضعه هوبز و طرح فيه نظريته السياسية عن السيادة، و "اللوياثان" اسم وحش بحري يرمز إلى الشر.

². جورج زيناتي، رحلات داخل الفلسفة الغربية، (ط1؛ بيروت: دار المنتخب العربي، 1993)، ص40.

2 . الدولة عند روسو jean jacques rousseau (1712. 1778م)*:

يقر روسو بأنه: "إذا كانت الدولة أو المدينة لا تُعد غير شخص معنوي، تقوم حياته على اتحاد أعضائه، و إذا كانت سلامتها الخاصة من أهم ما تعني به، وجب أن تكون لها قوة عامة قاهرة لتحريك و إعداد كل قسم على أكثر الوجوه ملائمة للجميع، كما أن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائها، و يمنح الميثاق الاجتماعي، للهيئة السياسية سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها أيضاً"¹، ونفهم من خلال هذا التعريف للدولة أنه لا بد أن تكون لها قوة عظيمة من أجل تسيير شؤون الأفراد بطريقة ملائمة، فيما أن الطبيعة تمنح الحرية للأفراد (سلطة مطلقة)، كذلك العقد الاجتماعي يفعل نفس الشيء مع الهيئة السياسية، فروسو إذن ينادي بنظرية العقد الاجتماعي من أجل تأسيس الدولة تمنح هذه الأخيرة الحرية و المساواة لجميع أعضائها في المجتد

كما أن روسو "يدعو جميع المواطنين للمشاركة في النشاط التشريعي للدولة، فهو بذلك يكره وسيلة التمثيل بالحرية (الديمقراطية)، فيقول: إن فكرة الممثلين حديثة، وقد انحدرت إلينا من الحكم القطاعي، ذلك الحكم الباطل الذي في ظله انحدرت الإنسانية و لطح العار اسم الإنسان فلم يكن الشعب في جمهوريات القداماء، بل و لا في ملكياتهم ممثلون"²، فهنا روسو يدافع عن المواطنين، ويعطي لهم الحق في المشاركة السياسية داخل الدولة، فهو بذلك يطالب بحرية الأفراد

¹. جون جاك روسو، المصدر السابق، ص66.

². فضل الله محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص24.

*. ولد في 28 حزيران 1712 في جنيف، وتوفي في 2 تموز 1778 في ارمونو نيفيل (فرنسا)، فقد عاش حياة التشرد، من مصادر فكره نجد: الأوضاع الفرنسية التي سبقت الثورة الفرنسية، معاشته لعصر التنوير، معاصرته للمفكرين منهم الفيلسوف الفرنسي "ديدرو" والانجليزي "هيوم"، ومن أشهر مؤلفاته "الخطاب في العلوم و الفنون" و"الخطاب في أصل التفاوت بين البشر" و"اعترافات جان جاك روسو".

و عدم التمثيل بها، حيث يقول بأن فكرة التمثيل جاءت من الحكم الإقطاعي الذي يمتاز بالظلم و الطغيان ، فغير مفهوم الإنسانية، فالشعب في الحكم الإقطاعي كان لا يملك الحق حتى في ممتلكاتهم الشخصية، و التي من حقهم التصرف فيها كما يشاؤون ، وهذا ما أدى بروسو إلى المناداة بحرية الأفراد داخل الدولة.

إن خلاصة الأمر نلاحظ أن الدولة في العصر الحديث، كانت تقوم على أفكار جديدة لم تشاهدها في العصور السالفة، فهي إذن تجسد نوع من الحرية الفردية التي يتمتع بها الأفراد داخل الدولة، بالإضافة إلى أن أغلب الفلاسفة في هذه الفترة دعوا إلى قيام الدولة عن طريق القوة، لأنها الحل الأنسب في نشوء دولة قوية ذات صدى قوي في الوسط الدولي، والأمر يتطلب ذلك في تسيير الشؤون الداخلية و الخارجية للدولة من خلال التصدي للعدو ومحاربتة، وأكثر من ذلك يبقى من أجل المصلحة العامة للأفراد داخل الدولة، وأهم ما ميز الدولة الحديثة أنها تقوم على العقد بين الأفراد أو ما يطلق عليه بالعقد الاجتماعي، الذي يقوم على إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم حياتهم من أجل الدفاع عن حقوقهم الفردية، و يلتزم ببعض الواجبات من أجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء والاستمرار، كما يجب اختيار الشخص المناسب و القادر على تسيير حياتهم و يخدم حاجياتهم، وهذا كله ما ميز الدولة الحديثة عن سابقتها.

الفصل الثالث: الدولة في العصر الحديث

كمفهوم مستقل.

المبحث الأول: نبذ النظرية الأرسطية لدولة.

المبحث الثاني: نبذ النظرية الشيوقراطية لدولة.

المبحث الثالث: نقد وتقييم.

المبحث الأول: نبذ النظرية الأرسطية للدولة.

إن من أبرز مفكري العصر اليوناني الذين كان لهم أثر عظيم في الفكر السياسي نجد المفكر أرسطو، فكانت بذلك آرائه مختلفة على أستاذه أفلاطون، فدرس طبيعة الإنسان، وكانت له نظريات خاصة، فأهم نظرية لأرسطو هي في طبيعة الإنسان التي تقر بأن "الإنسان حيوان سياسي بالطبع"، فهو يشبه الإنسان بالوحش، ذلك لأن الناس لا يستطيعون ضمان حياتهم إلا من خلال الدولة، وبذلك يجب أن يحكموا سياسياً، ومن هنا فإن البشر خلقوا حكماً ومحكومين، فالذي له القدرة العقلية الكافية أعدته الطبيعة ليكون سيداً، أما من لا يكسب العقل فأعدته عبداً، فبذلك يخضع الثاني الأول أي العبد للسيد.

ومن ثم فإن نظرية أرسطو في طبيعة الإنسان كان لها صدى واسع في العصر اليوناني، لكن بعد انتقال البشرية من هذا العصر إلى العصور الموائية أي الوسطى عرفت نظرية أرسطو المعارضة من بعض المفكرين المحدثين الذين كانت لهم نظريات معادية لها، فنجد على سبيل المثال الفيلسوف ميكيافلي وفلاسفة العقد الاجتماعي ويمثله كل من هوبز، ولوك، وروسو، وبذلك سوف نتطرق في هذه الدراسة أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية الكلاسيكية حول المجتمع السياسي.

2. هوبز:

يرى هوبز أن "الطبيعة جعلت البشر متساوين في ملكات الجسد و الفكر"¹، ولكن إذا كان قد فرق بين إنسان و آخر، فإن هذا الفرق في الجسد لا يكون إلا بسيط نفس الشيء بالنسبة

¹- توماس هوبز، اللفيثان، تر: داينا حرب وبشرى صعب، (ط1؛ أبو طبي: هيئة أبو طبي، 2011)، ص131.

ملكات العقل أو الفكر، إذا فالمساواة ليست تامة بينهم، حيث أن الأقوياء والأذكيا كانوا يتمتعون في حياتهم من خلال القوة، أما الضعفاء فكانوا لا يملكون القوة، وبذلك يحرمون من خيارات الطبيعة ومن الحياة السعيدة، ومنه يصبح في حالة الطبيعة "الإنسان دثباً للإنسان"¹؛ أي أنه لا يهتم إلا بالمصالح الخاصة، ولا يكثرث للآخرين، وبذلك له الحرية في أن يستخدم قوته وفق ما يشاء، من أجل الحفاظ على طبيعته، وبمعنى آخر الحفاظ على حياته، وبالتالي يفعل كل ما يراه بحكمه انه أفضل السبل لتحقيق ذلك، ضف إلى ما سبق "فإن حرب الجميع على الجميع" هي الحالة الطبيعية ، فالإنسان الطبيعي تحركه دوافع الرغبة والطموح والتفوق على الآخرين، فيلجأ للعنف و القتل لإرضاء رغباته وغرائزه"²، أي أن كل فرد يسعى لتحقيق لذات الحياة وخيرات الأرض وذلك عن طريق العنف، وإذا فقدت هذه الميزة يلجأ إلى أسلوب آخر وهو أسلوب الخداع والحيلة، أي أنه يستخدم جميع الوسائل و لو كان على حساب الآخرين، وبذلك فالإنسان في حالة الطبيعة لم يكن آمن على ممتلكاته وقوته فكان: "يعيش في حالة من الذعر والقلق و الخوف الدائم حتى وهو نائم، وقبل أن ينام عليه أن يوصد الأبواب، ويغلق حتى صندوق ثيابه ، لأنه لا يأمن على شيء، وعليه أن يضاعف من قوته دائماً، ويبدل كل جهده في تأمين نفسه"³، فهوبز هنا يوضح مدى أنانيته الإنسان الطبيعي ووحشيته، فقد ذهب به الأمراء إلى أن يكون في حالة حذر من أخيه الإنسان، و يكون في هذه الحالة سوى الخوف المستمر و الموت، وبذلك تصبح حياته وحيدة و فقيرة ووحشية وقصيرة.

¹ - جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة ، (ط3؛ بيروت: دار الطليعة، 2006)، ص709.

² - توماس هوبز، المرجع السابق، ص12.

³ - Thomas hobbes, *Léviathan, or the matter forme power of a Common wealth ecclesisaticall and civil* – printed for andrew crook at the grenn dragon in st pawhs churchyard , London,1661, p50.

من خلال هذا نجد أن هوبز يملك نظرة تشاؤمية إلى الطبيعة البشرية التي تحكمها كما قال سوى الخوف ودوافع الطمع، ومن أجل تجاوز هذا الوضع يرى هوبز ضرورة إنشاء الدولة لحفظ أمن الإنسان ومصالحه.

3. جون لوك:

نجد هوبز ولوك يتفقان على وجود مرحلة الطبيعة في حياة الإنسانية إلا أنهما يختلفان في نظرتهم إلى هذه المرحلة، فهوبز يرى بأنها حالة التوحش، ويتمتع فيها الأقوياء بالحياة، أما لوك فيرى عكس ذلك فهي مرحلة حرية مساواة بين أفراد المجتمع، و الفرد فيه مساوياً لأخيه من حيث الملكية و الحرية وسيادته على نفسه من خلال تحكمه وتسييره لشؤونه، فهذه المرحلة مرحلة سلام وأمن و إخلاص، فالحرية إذاً هي أهم مبدأ للمرحلة الطبيعية، وبذلك يقول لوك: "إن من يريق دم إنسان لا بد أن يراق دمه"¹؛ ونفهم من هذا أن لوك وصف حالة الفرد في الطبيعة على أنها حالة حرية كاملة ومساواة، وهذه الخاصيتان لا تؤديان إلى الحرب، ذلك لأن العقل ينظم كل شيء، ومن ثم العيش في سلام و أمن، إضافة إلى ذلك فإنه "في حالة الطبيعة نجد أن محاولة سلب حرية إنسان تعني حرمانه من كل شيء، فالحرية هي الأساس الأول والأخير كما يحدث في المجتمع عندما يحرم أفرادهم من حرياتهم، فإن هذا يستتبع حرمانهم من مقومات حياتهم"²، ويشير لوك في هذا النص أن الحرية مرتبطة بحياة الأفراد، حيث أن فقدانها يؤدي إلى ضياع الأفراد من خلال عدم توفر مقومات الحياة، وبذلك يؤدي إلى تعاستهم و شقائهم، ومن ثم إلى الحرب فالموت.

¹ - جون لوك، المرجع السابق، ص19.

² - جون لوك، نفس المصدر، ص24.

ويرى لوك أن الدولة "مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الحياة المدنية، والحفاظ عليها وتمييزها، وأنا أعني بالخيرات المدنية الحياة والحرية، والصحة، وراحة الجسم، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء، مثل المال، والأرض، والبيوت، والأثاث، وما شابه ذلك"¹، ومن ثم فإن نشأة الدولة أمر ضروري من أجل حماية الحقوق التي كانت قائمة وحرية التي كان يتمتع بها.

إذاً فالإنسان في نظر لوك وحسب حالة الطبيعة، كان يتمتع بالمبادئ الأخلاقية، كالحرية و المساواة مما جعلت منه فرداً صالحاً، يسعى إلى تحقيق أغراضه عن طريق السلم، وعدم التعدي عن حقوق الآخرين، وبهذا تكون الحرية و المساواة أهم ميزة يتطبع بها الإنسان في الطبيعة.

4 . روسو:

من المعروف أن روسو يتفق مع كل من هوبز ولوك على وجود حالة الطبيعة، ووجود الإنسان الطبيعي، إلا أن روسو يحدد هذا الأخير من معطيات افتراضية، أما النتائج التي توصل إليها فيعتقد أنها صحيحة لأنها مبنية على مسلمات صحيحة، فيقول بشأن ذلك "أن الإنسان صالحاً بطبيعته محباً للعدل و النظام، فأفسده المجتمع وجعله بائساً، والمجتمع سيئ لأنه لا يساوي بين الناس والمنافع"²، من هنا نجد أن الإنسان ولد صالحاً، لا يؤدي غيره من الأفراد الذين يعيشون معه، وبذلك يكون يمتاز بالعدل. والنظام فهو لا يتعدى على حقوق الآخرين، لأن إنسانيته لا تدفعه إلى فعل ذلك، ولكن سبب فساد الإنسان بحسب ما يقره روسو هو المجتمع، لأن في اعتقاده أن المجتمع لا يساوي بين الأفراد والمنافع، أي حتى ولو كان الفرد صالحاً فبحكم تواجده في

1. جون لوك، رسالة في التسامح، تر: منى أبو سنه، (ط1؛ الإسكندرية، المجلس الأعلى لثقافة، 1997)، ص23.

2. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، (ط1؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص17.

المجتمع يصبح إنساناً غير ذلك، ومن خصائص الإنسان الطبيعي أنه "كان متوحد في الغابة، لا يعرف أهله ولا يوجد له لغة ولا صناعة، كما أنه لا يعرف الفضيلة والرذيلة، فالفضيلة كانت مطبوعة عنده، ولم تكن تمارس إلا بعد هذه المرحلة (الطبيعية)، ذلك لأن الفرد لم تكن لديه أي علاقة مع غيره"¹، فبهذا التوحد يصبح الإنسان يعتمد على نفسه ولا يكثرث لغيره، لأنه قادر على ذلك، ومن هذا فهو لا يحتاج إلى القوة لأنه لا يوجد من يخيفه أو يتعدى عليه، ومن ثم فإن روسو يصف الإنسان بأنه فرد متوحد يعيش بمفرده، وهو بذلك إنسان نافع، ولا يحتاج إلى القوة من أجل الدفاع عن نفسه.

وخلاصة القول نجد أن معظم الفلاسفة العصر الحديث كانوا مخالفين لنظرية أرسطو في طبيعة الإنسان على أنه حيوان سياسي بالطبع، ورغم ذلك لم تكن آرائهم متفقة على طبيعة واحدة، فعلى سبيل المثال نرى أن فلاسفة العقد الاجتماعي رغم اتفاقهم على وجود حالة الطبيعة إلا أنهم اختلفوا في تحديد طبيعة الإنسان، فمنهم من يصفها بالقوة، وآخر بالحرية، ومنهم من يقول بالمساواة، وآخر يصفها بالصلاح و محبة العدل والنظام، وهذا يظهر اختلاف بين مفكري العصر اليوناني والعصر الحديث بين المفكرين في العصر الواحد، وهذا يرجع إلى تفكير كل فيلسوف في حد ذاته، فالنظرية الأرسطية بما أنها كانت من أوائل النظريات كثر معارضيتها، وشهدت الكثير من الانتقادات من طرف النظريات التي تليها.

¹ إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص 219.

المبحث الثاني: نبذ النظرية الثيوقراطية.

من المعروف أن النظرية الثيوقراطية لعبت دوراً كبيراً في التاريخ، فكان بروزها في الحضارات الشرقية القديمة كالمصرية و الهندية و الصين، التي كانت تستند في سلطتها على الآلهة، فهي ترجع نشأة الكون و الوجود إلى مصدر إلهي غيبي، وهذه النظرية استند إليها الحكام في أوربا خلال القرنين 16 و 17، من أجل تبرير سلطتهم المطلقة؛ فهي بذلك تركز على معتقدات دينية راسخة تؤدي إلى زيادة قوة السلطة و إستمراريتها، ولكن ليس من الضروري أن تستند السلطة إلى معتقد ديني فهناك أنظمة سياسية أخرى متماسكة مخالفة للمعتقد الديني، فمثلاً نجد الأنظمة السياسية التي تقوم على طاعة الأفراد أو الحكام، و مصدر السلطة فيها ينبثق من الشعب، وهي نظريات ديمقراطية و التي تعارض النظرية الثيوقراطية و هذه الأخيرة تقول بأن أساس السلطة و مصدرها الشعب، وبذلك تكون السلطة الحاكمة وليدة الإرادة الحرة الجماعية التي تحكمها، ومن أهم النظريات الديمقراطية نجد نظرية العقد الاجتماعي، وتقر بوجود حياة فطرية سابقة للجماعة، و الانتقال من المرحلة الفطرية إلى مرحلة الجماعة تم عن طريق عقد اجتماعي بين الأفراد بهدف تأسيس سلطة حاكمة؛ أي أن نظرية العقد الاجتماعي تدعو إلى إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم حياتهم من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار، وهذا يتم من خلال تنازل الأفراد عن حقوقهم الفردية ويلتزم ببعض الواجبات لتكوين تنظيم يساعدهم على البقاء و الاستمرار، و يجب اختيار الرجل المناسب و القادر على تسير حياتهم و يخدم حاجياتهم.

ولقد اقترن مفهوم نظرية العقد الاجتماعي بأسماء ثلاثة وهم، هوبز ولوك الانجليزيان، والفرنسي روسو، وقد كان لكل واحد منهم تفسير لنظريته، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى رأي كل واحد منهم على حدى.

1. العقد الاجتماعي عند هوبز:

يرى هوبز أن المجتمع السياسي هو ثمرة اصطناعية لحلف إرادي، وحساب مقصود، أي أنه إنتاج صناعي لعقد قام به الأفراد داخل الجماعة، كما يرى بأن العقد هو "تنازل الفرد للأغلبية، من حيث اتفاق كل فرد مع الأفراد الآخرين على صناعة مجتمع واحد، فإنهم في ذلك سيتعاونون على خلق جسم سياسي واحد للأغلبية فيه حق الفعل، و في ذلك الاتفاق على صناعة جسم سياسي خاضع لحكومة واحدة، يضع الفرد نفسه بمقتضى الالتزام بكل فرد في المجتمع، ويخضع لقرار الأغلبية و ما تحدده"¹؛ وهنا تبين أن للأفراد حرية المشاركة السياسية، وله حق اختيار الحاكم ذلك بهدف تأسيس مجتمع منظم و الخروج من الحالة الطبيعية الأولى التي كان يعيش فيها الأفراد، و الحد من الصراعات القائمة من أجل المصالح الفردية، وذلك عن طريق التنازل عن مجموعة من حقوقهم لصالح الحاكم و الجماعة.

"وما دام الأفراد قد تنازلوا لهذا الحاكم عن حقوقهم كاملة دون أن يفرضوا عليه شيء، تصبح سلطته عليهم مطلقة و لا حدود لها"²؛ فهنا الحاكم يستمد سلطته من الشعب وليس من مصدر إلهي، لأن البشر الدين منحوه هذه السلطة من أجل أن يوفر لهم الأمن و السلام، والابتعاد عن الحالة الطبيعية و قوتها و سيطرتها، وبذلك لا يحق للأفراد أن يخالفوا أوامره أو

1- إحسان الهادي النائب ، توماس هوبز وفلسفته السياسية، (ط1، د.م.ن: مكتبة الفكر، 2012)، ص153.

2. حسن مصطفى البحري، المرجع السابق، ص20.

يثوروا عليه، و إذا فعلوا ذلك يصبح مخالفة للعقد الذي عقده فيما بينهم، بحيث أن الحاكم لم يكن طرفاً في العقد فقد اختير بإرادتهم، إذن فيجب طاعته و تنفيذ أوامره، و من تم يكون مصدر السلطة عند هوبز هو الشعب ليس الإله، و هنا تصبح الدولة من صنع المجتمع و بإرادتهم.

2. العقد الاجتماعي عند جون لوك:

نجد أن لوك كغيره من فلاسفة العقد الاجتماعي الدين يؤسسون الدولة عن طريق الديمقراطية، و السلطة تكون من حرية الشعب، فالعقد الاجتماعي يبرم بين الأفراد و يكون الحاكم طرفاً فيه، حيث أن لوك "جعل السيادة للشعب، و إن كان يرى أن الشعب يحتفظ بهذا الحق لاستخدامه وقت الضرورة، و يؤكد بأن الدولة إنما نشأت لحماية حقوق كانت قائمة، و تنازل الفرد عن جزء من حقوقه إنما ليضمن التمتع بما بقي له من حقوق و حريات أساسية وليس في وسع الأفراد منح الحاكم سلطة مطلقة غير محدودة؛ لأنهم لا يملكون هذه السلطة، و بالتالي لا يمكن أن تكون سلطة الحاكم مطلقة، إذ هي محدودة بطبيعتها، فإذا حاول الاستزادة من سلطته أو إساءة استخدامها كان من حق الشعب أن يخلعه"¹؛ و نفهم من هذا أن الشعب هو العنصر الأساسي في المجتمع و عضواً رئيسي في العقد فكل القرارات تعود إليه، فهو يتمتع بالحرية الكاملة لكن حق السيادة لا بد أن تستخدم إلا في الأوقات الضرورية و الملحة، و بذلك يكون تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم و ليس بكاملها، و هذا لضمان الحقوق و الحريات المتبقية له أذن فظهور الدولة كان من أجل الحفاظ عليها و حمايتها، أما الحاكم فسلطته مقيدة مثله مثل الشعب، و من تم فأبي تجاوز عن أكثر مما منح له أو إساءة استخدامها يكون للشعب حق الثورة عليه، وفي ذلك يؤكد لوك "على ضرورة الثورة على الحكام لأنهم إذا خرجوا عن القوانين وأصبحوا

¹ - جون لوك، مرجع سابق، ص 65.

طغاة، فإنهم في هذه الحالة يصبحون في حالة حرب مع الشعب، لاستخدامهم للسلطة التي وهبوا لهم ضدهم"¹؛ إذن فهذا الانقلاب من طرف الشعب على الحكام يكون إلا إذا لم يستطيعوا الحكام تحقيق المهمة التي يسعى إليها الأفراد، وهي رعاية المصالح العامة و تحقيق السعادة والرفاهية، كذلك إذا حاول الحاكم الانفراد بالحكم أو استخدام سلطته من أجل تهديم ملكيات الشعب، فيحق إذن استعمال القوة من أجل إزالته و قيام الحرب عليه، ومن هنا فإن الغاية الأساسية لجميع الأفراد هي الاتحاد في مجتمعات ديمقراطية من أجل الحفاظ على ممتلكاتهم إذن "نظرية لوك في جوهرها هي على التقريب نظرية ديمقراطية غير أن العنصر الديمقراطي تقيده النظرية القائلة بأن أولئك الذين لا يملكون شيئاً، لا يعتبرون مواطنين"²؛ فهنا لوك ربط بين الملكية و المواطنة من أجل تحقيق الديمقراطية، فالفرد داخل المجتمع إذا لم تكن لديه ملكية خاصة، فلا يحق له أن يتمتع بمواطنته، و لا يكون له حق المشاركة في الحياة السياسية، وبذلك تتعدم الديمقراطية لديه و يصبح منعزلاً عن المجتمع، ومن كل ما سبق يتضح بأن لوك يعارض نظرية الحق الإلهي لفقدانها لديمقراطية التي كان ينشدها كأساس للسلطة.

3. العقد الاجتماعي عند روسو:

من المعروف أن فكرة العقد الاجتماعي كانت لها جذور تاريخية قديمة، إلا أن شهرتها ارتبطت بأسماء حديثة مثل الفيلسوف الفرنسي روسو، حيث أن هذا الأخير قام بإعطائه مفهوم جديد و عبر فيه عن آرائه و آراء من سبقوه مثل هوبز ولوك فيعتبر العقد الاجتماعي عبارة عن "التنازل الكامل من جانب كل فرد عن جميع حقوقه للجماعة كلها، و قدم نفسه بأكملها ، كذلك

¹ - إسماعيل زروخي، مرجع سابق، ص 212.

² . برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي الشنيطي، (ط1؛ الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988)، ص 207.

الحالة متساوية لدى الجميع، أذن فلا مصلحة لأحد بأن يجعلها مكلفة للآخرين"¹؛ فهنا يبين روسو أن الفرد يتنازل عن جميع حقوقه لصالح الجماعة (الإرادة العامة) وليس للحاكم، حيث أن هذا الأخير لا يعد طرفاً في العقد لأن العقد عند روسو يكون بين الفرد ونفسه، وتكون الإرادة العامة هي التي تحكم و ليس الإرادة الشخصية، لأن الجميع في هذه الحالة متساوين في حقوقهم، وأكد روسو على ضرورة الاجتماع و إنشاء قانون يخضع له الجميع، فالاجتماع يتحقق " بأن تجمع الكثرة المفككة على أن تؤلف شعباً واحداً، وأن يحل القانون محل الإرادة الفردية بما تولده من أهواء و تجره من خصومات أي أن يعدل كل فرد عن أنانيته، و ينزل عن نفسه و عن حقوقه للمجتمع بأكمله"²؛ وبهذا فإن روسو يؤكد على ضرورة إنشاء قانون داخل المجتمعات التي تحتاج إلى ذلك من أجل أن تسود المساواة بين الأفراد، لأن القانون هو عبارة عن إرادة عامة ذلك لأن الجماعة هي التي وضعت من أجل المصالح العامة محفظ الأمن و الاستقرار و عدم التعدي على حقوق الغير، فروسو إذن يتميز بنظريته الجديدة لفكرة السيادة التي تستمد سلطتها من الشعب أو العقد الاجتماعي الذي يعبر عن إرادته العامة، و ينفذها عن طريق تشريع القوانين"³ أي أن الشعب وما يشكله من إرادة عامة هي صاحبة السيادة، وبذلك يكون القانون من طرفهم ومن تم تتحقق الحرية لدا الشعب أو الأفراد، و يصبح مصدر السلطة في نظر روسو هو الشعب وهذا بالنظر إلى نظريته في العقد الاجتماعي.

¹ - إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص224.

² . المرجع السابق، ص24.

³ - يوسف كرم، المرجع السابق، ص203.

المبحث الثالث: نقد و تقييم.

إن لكل دراسة تمت معالجتها نجد أنه تحتوي على عيوب و مزايا سواء كان هذا الموضوع نظري أو تطبيقي، ومهما كان فلسفي أو علمي، فهذه حقيقة لا مفر منها، إذن من خلال دراستنا لموضوع أسس ومقومات الدولة الحديثة اكتشفنا أن هناك بعض العيوب كم أن هناك بعض المزايا يحمله، ومن هنا سوف نسردها وذلك على شكل نقد وتقييم وهي:

من عيوب الدولة في المجتمع اليوناني من الناحية الاجتماعية، رغم تقدمها و كمالها في جميع مجالاتها، إلا أنها تعيش في نظام الفوضى و الحروب، وذلك ناتج عن النظام الطبقي السائد فيها، حيث قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات و هي: طبقة المواطنين و الأجانب و الرقيق ونفس الوضع عرفته الناحية السياسية، حيث أن نظام المدينة مر بمراحل، فقد تطور من الملكية إلى الارستقراطية ومن تم إلى الفردي المطلق ثم غلى الديمقراطية و الذي تولد بعد الحروب التي شهدتها المدن اليونانية، تطوراً في التفكير السياسي دون التطور في الحياة السياسية؛ وهذا يعني أن الدولة اليونانية كانت تعيش تحت راية التمييز العنصري في داخلها، وهذا هو العيب الذي كانت المدينة "الدولة" تحمله في الجانب الاجتماعي و الجانب السياسي.

و لكن مع هذا نجد أن مزايا المدينة "الدولة" في أنها تمثل الإرادة السياسية الموحدة للمجتمع اليوناني، وذلك لشموليتها على مؤسسات و هياكل، كما عرفت الحياة السياسية مفاهيم أخلاقية كالحرية، و المساواة، كما ظهر معنى الوطنية في المدينة "الدولة" بأكمل صورها عند المواطنين اليونانيين، ويظهر ذلك من خلال دفاعهم القوي و المستمر عليها لأن المدينة اليونانية تعتبر أكمل وأعظم شيء أنجزه الإنسان اليوناني، وبذلك أصبحت موضع فخر واعتزاز بالانتماء إليها.

أما عيوب الدولة في العصر الوسيط، هي الفكر الشائعة بأن جميع ممارسات الأفراد كانت تحت مراقبة الكنيسة وسيطرته، فالكنيسة كانت أعلى سلطة في الدولة، حيث نجد أن هذه الأخيرة تخضع لقوانينها و معتقداتها، رغم الصراع المستمر الذي كان ينشب بينهم، إذن فالمجتمع المسيحي عاش في فترة الصراع بين السلطة الدينية باعتبارها الأعلى و السلطة السياسية التي تحاول الخروج من هذا الوضع و التحرر من هذه الوضعية الاستبدادية و البحث عن سيادتها و إثبات مكانتها في المجتمع المسيحي، وبذلك إسقاط جميع القوى المسيطرة على عقول الأفراد الابتعاد عن المعتقدات و الطقوس الدينية، ومن تم قيام دولة ديمقراطية تتمتع بجميع الحقوق، و تمارس أعمالها بحرية دون العودة إلى السلطة الكنسية.

ولكن بالرغم من كل هذه العيوب التي كانت تسود في العصر الوسيط و الدولة بصفة خاصة، إلا أن من مزايا هذا الوضع فيها أنه كان بمثابة دافع للأفراد من أجل تغيير الوضع السائد، ومن تم العمل على إقامة حياة عكس ما كان عليه، و إنشاء دولة حرة تسير وفق قانون متفق عليه، و يشارك جميع الأفراد في إرسائه يقوم على المصالح العامة و الابتعاد عن المصالح، وبذلك تكوين الدولة تستند على مبادئ دينية، كذلك إذا تطلب الأمر و مبادئ وضعية متفق عليه إذا استلزم الأمر.

ومن المعروف أيضاً أن الدولة الحديثة تقوم على الديمقراطية في المجتمع، وقد ظهرت نظريات تقوم على هذا المبدأ، وتنشأ الدولة على أساس تعاقدية بين الأفراد داخل الجماعة من أجل إنشاء دولة كلية، ولكن نجد أن هيجل يعارض فكرة "الكل الذي ينشأ عن طريق التعاقد بين الأفراد ومن يحكمهم الذي تذهب إليه الكثير من النظريات و أصبح مألوفاً في الفكر السياسي فهذا التعاقد من هذه الناحية يتم بين إرادات مختلفة عشوائياً، وهذا يختلف مع جوهر الدولة لأن

جوهرها لا يمكن في إرادة فردية عشوائية¹؛ وهذا يعني أن هيجل يرفض فكرة نشأة الدولة عن طريق العقد الاجتماعي و الذي يسعى إلى حماية الأفراد، وضمان ممتلكاتها الخاصة لأنه يرى أن إرادات الأفراد مختلفة و عشوائية و ليست إرادات ذات طابع عقلي فهي تختلط، فمن بينها من كانت عقلية وأخرى غير ذلك.

ولكن بالنظر إلى الدولة الحديثة نجد أن لها محاسن لم تكن مجسدة في الدولة السابقة لها، فهي تنادي بحرية الأفراد داخل المجتمع، فكان للأفراد الرغبة في تطوير الحياة في الميدان الاجتماعي و السياسي، فهي تقوم بفسخ جميع الأفكار السائدة في الدولة الوسيطة، وبأخص تحرير الفكر من أجل كسب المعارف في شتى المجالات.

وبهذا نجد أن الدولة في كل مراحلها سواء في المرحلة اليونانية أو الوسيطة أو الحديثة تحمل في مضمونها مزايا كما تحمل مساوئ أو عيوب، وهذا شيء طبيعي في جميع الميادين فكل شيء في الوجود يحمل هذه الثنائية، وهذا لا بد منه ولا يمكن مناقشتها أو محاولة الهروب منه، وبذلك يجب تقبله بكل موضوعية.

¹. إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص 261.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أسس ومقومات الدولة الحديثة تبين لنا أن الدولة بمفهومها العام، كانت ذات جذور تاريخية قديمة، فمند بداية التجمعات البشرية سعى الإنسان لتنظيم حياته، ومن ثم فكر في إنشاء الدولة حيث يتم فيها ممارسة نشاطاته بكل أمن وحرية دائمة وتحت راية المساواة بين الأفراد.

أما بالنسبة لدولة اليونانية فقد عرفت ازدهار واسع، وتنظيم شامل لمجالات الحياة، سواء كانت اجتماعية أو سياسية.... الخ، ويعود سبب هذا النضج إلى ظهور التفكير السياسي وتفاعله من أجل بروز الكيان الإنساني وتعزيزه، كما أن الفرد من مجتمعا يكن الاحترام الكامل لدولته وهذا راجع لوعيه لما تقدمه له، كما أن الفرد في الدولة اليونانية يسعى من أجل القضاء على النظام الطبقي السائد في مجتمعا، ومن ثم نشأت صراعات وخلافات داخلية، نتج عنها تعددية الآراء السياسية القائمة آنذاك.

أما العصور الوسطى امتازت الدولة بقيامها على نظام ديني محض، فلعبت المسيحية دوراً هاماً في تغيير حياة المجتمع، كما أثرت المسيحية على مفهوم الدولة، حيث أخرجتها من المفهوم السياسي القائم في اليونان سابقاً إلى مفهوم آخر جديد قائم على قانون مغاير، وهو القانون الإلهي، وبهذا أصبحت حياة الفرد و الدولة تحت سيطرة الكنيسة ومعتقداتها الدينية حيث أن القرارات تصدر منها وتسهر على نفاذها، ولا يحق للفرد أو المجتمع المعارضة على هذه الأوامر أو مناقشتها باعتبارها قوانين إلهية، وظل وضع الدولة أو المجتمع المسيحي كما هو، إلى أن جاء عصر النهضة الذي صاحبه ثورة وانقلاب على النظام القائم في تلك الفترة حيث قال فيها المؤرخ الفرنسي (ميشله) النهضة ليست في الأدب و الفنون التي جاء بها الإنسان

فقط، و إنما نهوض الإنسان نفسه، وهذا ما جعل الإنسان يحقق ذاته باتجاه شخصي وقوي وشعور شديد بفرديته اتجاه الحياة بصورة عامة، و باتجاه الدولة بصورة خاصة، وكذلك عرفت الدولة الحديثة تحطيم كل ما كان من قيود في الدولة الوسطية، وقيامها على ديمقراطية ينعم بها الشعب من خلال المساهمة في الممارسات السياسية و التمتع بجميع حقوقه بصفته مواطن في الدولة.

كما نستنتج أن العصر الحديث، امتاز ب بروز الفكر السياسي النقدي الذي يكمن في نقد النظريات الكلاسيكية مثل نظرية أرسطو في طبيعة الإنسان على أنه حيوان سياسي بالطبع بالإضافة إلى نقد النظرية الثيوقراطية ذات المصدر الإلهي للسلطة في العصر الوسيط، وأهم من ذلك هو أن هذا النقد بأكمله كان من فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين كان لهم الفضل العظيم في ازدهار الفلسفة السياسية الحديثة، وبذلك كانت نظريتهم (نظرية العقد الاجتماعي) أهم ما ميز الدولة الحديثة، من خلال نقدها للنظريات السابقة لها، ويتجلى هذا في نقد نظرية أرسطو، حيث أن هوبز يرجع طبيعة الإنسان إلى أنها تمتاز بالتوحش و الانفرادية، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق أغراضه عن طريق العنف، و الخداع، والحيلة، أما لوك فيرى بأن الإنسان في حالة الطبيعة كان يتمتع بالمبادئ الأخلاقية كالحرية والمساواة التي جعلت منه فرداً صالحاً، أما روسو فيذهب إلى أن طبيعة الفرد كانت تمتاز بالصلح و العدل و النظام، والمجتمع أفسد خيرية الإنسان وفطرته ذلك لأنه لا يساوي بين الأفراد ومن تم يظهر بشكل مخالف لطبيعته الفطرية، وهكذا فإن فلاسفة العقد الاجتماعي كانوا من أهم نقاد نظرية أرسطو في طبيعة الإنسان، وهذا ما ميز العصر الحديث، بالإضافة فان نظرية العقد انتقدت كذلك نظريات الدولة في العصور الوسطى مثل الثيوقراطية التي ترجع مصدر السلطة و نشأة الدولة إلى أمر غيبي مفارق للحواس و هو الله (المصدر الإلهي)، فثارت نظرية العقد عليها فكان الرد هو أن مصدر السلطة وأصل نشأة الدولة

يعود إلى الشعب، من خلال العقد الذي يبرم بين الأفراد من خلال تنازل الأفراد على حقوقهم أو جزء منها، ويختلف كل من فلاسفة العقد حول طبيعته، فمنهم من يرى بأن الحاكم يكون عضو مشارك مع الأفراد في العقد و الآخر ينفي ذلك.

وهكذا نجد أن نظرية العقد الاجتماعي كان لها أثر كبير في تشكيل الدولة الحديثة التي كانت كبناء جديد، تجاوزت فيها جميع عيوب الدول التي سبقتها في العصور السالفة، من خلال تحطيم الأفكار السائدة في الدولة اليونانية و الوسيطة، وتشييد دولة حديثة مغايرة لهما، تنادي بالحرية والمساواة بين أفراد المجتمع.

قائمة المصادر و المراجع

1 - المصادر باللغة الأجنبية:

1- thomas hobbes, Léviathan, or the matter forme power of a Common wealth ecclesisaticall and civil – printed for andrew crook at the grenn dragon in st pawhs churchyard , London,1661.

2. المصادر باللغة العربية:

1- القرآن الكريم.

2- أرنتست باكر، النظرية السياسية عند اليونان، تر: لويس إسكندر، ط1؛ القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1936.

3- القديس أغوستينوس، الاعترافات، نقله: الخوري يوحنا الحلو، ط4؛ بيروت: دار الشرق، 1991.

4 - برترند رسل، تاريخ الفلسفة السياسية الغربية، تر: محمد فتحي شنطي، ط1، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.

5- توماس هوبز، اللفياتان، تر: دايانا حرب وبشرى صعب، ط1؛ أبو ظبي: هيئة أبو ظبي، 2011.

6- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، ط2؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995.

7- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: حسن جلال لعروسي، ط1؛ مصر دار المعارف، 1969.

8- جون لوك، رسالة في التسامح، تر: منى أبوسنه، ط1؛ الإسكندرية: المجلس الأعلى لثقافة، 1997.

9- جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، تر: محمد شوقي الكيال، د.ط، القاهرة: دار تقومية للطباعة والنشر، د.س.ن.

10- دومنيك جالبيل، الناس والحياة في مصر القديمة، تر: ماهر جويجاتي، ط2، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر و التوزيع، 2001.

11- ليشتراوس جوزيف كورسي، تاريخ الفلسفة السياسية من تيوكيديدس حتى سبينوزا، تر: محمود أحمد، ط1؛ القاهرة: المجلس الأعلى لثقافة، ج1، 2005.

3. المراجع:

1- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ط1؛ القاهرة: دار الفجر لنشر و التوزيع، 2001.

2- إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز و فلسفته السياسية، ط1، د.م.ن، مكتبة الفكر، 2012.

3- بطرس غالي بطرس، مدخل إلى علم السياسة، ط1؛ مصر: دار الطباعة الحديثة، 1959.

4- حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، د.ط؛ دمشق: كلية الحقوق، د.س.ن.

- 5- جورج زيناتى، رحلات داخل الفلسفة الغربية، ط1؛ بيروت: دار المنتخب العربي، 1993.
- 6- رأفت الشيخ، تفسير مسار التاريخ، ط1؛ القاهرة: عين لدراسات و البحوث الإنسانية، 2000.
- 7- زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، ط1؛ القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1936.
- 8- سليمان عبد الحفيظ المجيد، النظام السياسي، ط1؛ مصر: مركز جامعة القاهرة، 1998.
- 9- عبد الرحمان بدوي، فلسفة العصور الوسطى، ط3؛ الكويت: وكالة المطبوعات، 1979.
- 10- عبد الله العروى، مفهوم الدولة، ط8؛ بيروت: الدار البيضاء، 2006.
- 11- عزمى بشار، المجتمع المدنى دراسات نقدية، ط6؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2012.
- 12- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع 2001.
- 13- فضل الله إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1؛ مصر: بستان المعرفة لنشر والتوزيع، 2001.
- 14- فضل الله محمد إسماعيل، إرادة الأمة في الفكر السياسي الإسلامى، ط1؛ الإسكندرية دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، 2007.
- 15- لطفى حاتم لبيب، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ط1؛ د.م.ن: د.د.ن، 2010.
- 16- مصطفى فاضل كريم لخفاجي، فلسفة القانون عند أرسطو، مج3، العدد2، مجلة مركز بابل لدراسات الحضارية و التاريخية.

17- مولود زايد الطبيب، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ط1؛ ليبيا: دار الكتاب الوطنية، 2007.

18- هارولد ج. لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، ط2؛ د.م.ن: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012.

19- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة السياسية، ط5، القاهرة: دار المعارف، 1919.

4 . الموسوعات و المعاجم:

1. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ط2؛ بيروت: منشورات عويدات، 2010.

2. جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3؛ بيروت: دار الطليعة، 2006.

3- موريس فراوارد، موسوعة مشاهير العالم، ط1؛ بيروت: دار الصداقة العربية، ج5، 2002.

5 . المجالات:

1- رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشأتها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 37.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد أسس ومقومات الدولة في العصر الحديث، وإبراز ما ميزها من اختلافات عن الدول في العصرين السابقين للعصر الحديث (اليوناني، الوسيط)، حيث أن الدولة كانت عاملاً معتمداً لتغيير حالة المجتمعات من عصر لآخر ثم التعرف على أهم النظريات والأراء التي ظهرت حولها لدى بعض الفلاسفة باختلاف عصورهم ولتبيان اختلافها مع عرضها مع النظريات التي تنقضها .

وقد ثبت في الأخير أن الدولة لم يتم الاتفاق على مفهوم موحد لها عند الفلاسفة، لكن ما ساد عند فلاسفة العصر الحديث بأن الدولة الحديثة تخلصت من الطابع الثيوقراطي وقامت على الطابع السياسي الديمقراطي.

Summary:

This study mainly aims to identify the foundations and the foundations of the state in the modern era, and to highlight what distinguished her from differences from countries in the former eras of the modern era (Greek, Intermediate), since the state was a factor dependent to change the status of the communities of the era to another and then identify the most important theories and views which appeared around with some different philosophers spree and show different was presented with theories that denounce it.

It has been proven in the last state that there is no agreement on a unified concept when philosophers, but what prevailed when the philosophers of the modern era of the modern state that got rid of the theocratic character and the democratic political nature.